

## القياس الكمي لفجوة التخلف: البعد التنموي والترتيب التنموي مدون الخطيب الكسواني وهشام النشاوي

أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية وأستاذ مساعد، قسم الإحصاء وبحوث العمليات، كلية العلوم، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

(قدم للنشر في ١١/٢١/١٤١٣هـ، وقبل للنشر في ٧/٦/١٤١٤هـ)

ملخص البحث. يهدف هذا البحث إلى تقويم الوضع التنموي في العالم بعد تقسيمه إلى جموعتين من الدول غنية وفقيرة، ثم قياس فجوة التخلف بين هاتين المجموعتين، وتتبع تطور هذه الفجوة عبر الزمن، وتقويم الجهود التنموية التي بذلتها كل دولة من خلال تقديمها الاقتصادي. وقد استخدمت عينة من مائة دولة، وقُيمت أوضاعها الاقتصادية والتنموية خلال فترات خمسية من ١٩٧٥ حتى ١٩٩٠، اعتماداً على خمسة متغيرات أو مؤشرات مستقاة من منشورات البنك الدولي: إجمالي الناتج القومي للفرد، العمر المتوقع عند الولادة، معدل وفيات الأطفال، معدل التسجيل في المدارس الثانوية، نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان. وقد استخدم مفهوم البعد الإقليدي لقياس بعد دول العينة عن هدف مثالي، وطبق الغوريم فيشر الديناميكي في تصفيف دول العينة في جموعتين متجانستين داخلياً ومتباينتين خارجياً. ثم حسب البعد التنموي بين هاتين المجموعتين عبر الزمن، بتطبيق هذه المنهجية على كل متغير وحده وعلى المتغيرات الخمسة مجتمعة. كما قُيمت الجهود التنموية لكل دولة من خلال البعد التربوي، واقتصر لهذا الغرض بعض المؤشرات الإحصائية البسيطة.

بيّنت نتائج قياس فجوات التخلف ومعدلات تغيرها (لعام ١٩٩٠ بالنسبة لعام ١٩٧٥) للمتغيرات الإفرادية اتساع فجوى إجمالي الناتج القومي للفرد بمعدل (٢٠.٨٪)، ونسبة الطلاب المسجلين في المدارس الثانوية بمعدل (٦.٨٥٪). في حين تقلصت فجوات العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل وفيات الأطفال، ونسبة الحضر، بالمعدلات التالية: ١٦٪، ١٦.٨٪، ١٦٪، ١٠٪، ٧٪. أما فجوة التخلف لجملة المتغيرات، فقد اتسعت بمعدل ٦٣.٥١٪ لدول العينة المائة، وبمعدل ٤٥٪ بعد استبعاد سبع دول نفطية.

## المقدمة

يشغل موضوع التنمية الاقتصادية والخلف الاقتصادي، اهتمام مفكري العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء، ففي حين تقدم الدول الصناعية بخطوات ثابتة على طريق التقدم الاقتصادي، تتعثر الدول النامية في تنفيذ خططها لللحق بالدول المتقدمة، مما يؤدي بمرور الزمن إلى اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ويبرر تفاصص التغيرات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم، النظر إلى تقدم تلك الدول من زاويتين مختلفتين: الأولى سكونية، ومقادها أنه في لحظة زمنية معينة، تختلف الدول عن بعضها البعض فيما يتعلق بمستويات تقدمها الاقتصادي والاجتماعي. والثانية حركية، وتعني أنه بين فترتين زمنيتين مختلفتين، تباين الدول في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي عن بعضها البعض، مما يؤدي إلى تغير مستمر لموقع هذه الدول فيما بينها. وهذا يعني أن الجهد التنموي التي تبذلها دولة ما لا تقيم فقط بالقيم المطلقة لمعدلات النمو، ولكنها تقيم بصورة نسبية بمقارنتها بما حققته الدول الأخرى من معدلات تنموية. فجهود التنمية لا تقييم اعتماداً على معدلات النمو المطلقة وإنما على معدلات النمو النسبية.

ولتغطية المفهوم الموسع للتنمية الاقتصادية، فمن الضروري عدم الاكتفاء بالتغيرات والمؤشرات المعتمدة على المتوسطات لأنها لا تبين عدالة التوزيع في المجتمع. كما أنها لا توضح التغيرات الهيكيلية التي طرأت على الاقتصاد أثناء عملية التنمية الاقتصادية، فمن المفيد مثلاً معرفة مصدر الدخل (استخراجي، زراعي، صناعي، خدمي). وتركيب السكان في المجتمع (حضري أو ريفي)، ومدى تحقيق عدالة التوزيع والالتزام بالقوانين وانتشار الرفاه الاجتماعي وتلوث البيئة. وبالطبع تكتمل الدراسة عندما تشتمل على متغيرات ومؤشرات شاملة لجوانب التنمية المختلفة. ولكن الرغبة في إدخال عدد كبير من المؤشرات، يصطدم بعدم توافر البيانات والإحصاءات، خلال فترة زمنية طويلة، لعينة من الدول تمثل العالم بأسره [١].

يهدف هذا البحث إلى تقويم الوضع التنموي في العالم بعد تقسيمه إلى مجموعتين من الدول: غنية وفقيرة، متقدمة ومتخلفة. ثم قياس فجوة التخلف بين هاتين المجموعتين،

وتبع تطور هذه الفجوة عبر الزمن، وتقويم الجهد التنموية التي تبذلا كل دولة على حدة من خلال سعيها للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ولبلوغ هذا الهدف، استخدمت عينة من مائة دولة، قُيمت أوضاعها الاقتصادية والتنمية خلال فترات سنوية خمسية من ١٩٧٥ حتى ١٩٩٠، اعتماداً على خمسة متغيرات أو مؤشرات مستقاة من منشورات البنك الدولي: إجمالي الناتج القومي للفرد، العمر المتوقع عند الولادة، معدل وفيات الأطفال، معدل التسجيل في المدارس الثانوية، نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان. ومن الناحية المنهجية فقد تم الاعتماد على المفهوم الرياضي للبعد الإقليدي (Euclidian distance) لقياس بعد دول العينة عن هدف مثالي. واستخدم الغوريش فيشر الديناميكي (Algorithm Fisher) في تصنيف دول العينة إلى مجموعتين متباينتين داخلياً ومتباينتين خارجياً، وفق معايير رياضية دقيقة. ومن ثم حسب البعد التنموي (Development distance) بين هاتين المجموعتين عبر الزمن. وقد طُبقت هذه المنهجية على كل متغير وحده، وعلى المتغيرات مجتمعة. أما الجهد التنموية لكل دولة، فقد قُيمت من خلال مفهوم البعد الترتيبى (Taxonomic distance) الذي يبين ترتيب كل دولة في دنوهها من الهدف عبر فترات الدراسة، وقد اقترحت مجموعة من المؤشرات البسيطة لعرض وتلخيص وتحليل نتائج البحث.

### أولاً : سباق التقدم في العالم ومفهوم فجوة التخلف

نستطيع تشبيه مسيرة التنمية لدول العالم بمباراة رياضية، تشغل الدول فيها دور المتسابقين. وتشعى كل دولة من الدول إلى كسب المبارزة والفوز بالسباق والوصول إلى الأهداف المحددة. يتقدم المتسابقون نحو أهداف السباق المحددة (خط الوصول) بتأثير وسرعات مختلفة. ويعود ذلك إلى اختلاف قدرات المتسابقين، حيث تفضل قدرات الدول المتقدمة قدرات الدول المختلفة في الاقرابة من الأهداف؛ وإلى تباين فترات بدء السباق لكل دولة، حيث انطلقت الدول المتقدمة نحو الأهداف قبل الدول المختلفة.

أما الأهداف التي يسعى المتسابقون إلى بلوغها، فهي من أنواع مختلفة: وهناك متغيرات تحددت فيها الأهداف بقيم ثابتة ليس للمباراة بعدها أي معنى. وهذه المتغيرات ذات السقف الطبيعي يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول، متغيرات طبيعية ذات

سقف أعلى مثل نسبة التعليم، حيث لا يمكن لسبة المتعلمين في المجتمع أن تزيد على ١٠٠٪. والثاني، متغيرات طبيعية ذات سقف أدنى كمعدلات الأمية ومعدلات الوفيات حيث لا يمكن أن تنخفض هذه المعدلات عن الصفر. والثالث، متغيرات طبيعية ذات سقف متحرك ببطء، ومثل ذلك الأجل المتوقع في سن الولادة، وهذا العمر محدد بالظروف الطبيعية والتاريخية، واستهلاك البروتين لكل فرد، حيث يتحدد الاستهلاك بقدرة الجسم على الهضم. ورغم إمكانية ارتفاع هذا التغير إلا أن تحركه بطيء ومحدود. ونلاحظ عموماً، أن الدول التي دخلت السباق مبكراً قد اقتربت من الأهداف ذات السقف الطبيعي. أما الدول التي دخلت السباق متأخرة، فهي في طريقها لتعويض تأخرها، بحيث يتقلص ابعادها عن المتسابقين المتقدمين، بوتائر تتعلق بالسرعة التي يتقدم بها المتأخرن باتجاه الهدف المناسب.

وهناك متغيرات أخرى غير محددة بسقف، حيث يمكن اعتبار الهدف هنا هدفاً متحركاً. فالدول المتقدمة توصلت لمستويات مرتفعة من الدخل القومي، واستهلاك الطاقة، ومتوسط عدد الطلاب في التعليم العالي لكل فرد، وما زالت تدفع بتلك المستويات نحو الأمام. لذلك فإن المتسابقين المتأخرین في دخول المبارأة لا يتمكنون بسرعة من الاقرابة من تلك الأهداف المتحركة. ويلاحظ على العكس من ذلك، أن سرعة تحرك الهدف من جهة وانخفاض سرعة اللحاق به من جهة ثانية، تجعل البعد بين المتسابقين المتأخرین وهذا الهدف المتحرك، يتزايد باستمرار خلال مرور الزمن. أما المتسابقون المتقدمون، فيتمكنون من تجاوز الهدف بعد فترة وجيزة، مشكلين كوكبة طليعية من الدول المنافسة.

وطالما أن عملية التنمية الاقتصادية، متعددة الأبعاد والجوانب [٢؛ ص ص ٨٦ - ٩٠]، فلا بد عند مقارنة أوضاع المتسابقين فيما بينهم، من الأخذ بنظر الاعتبار لفئات الأهداف جميعاً، سواءً كانت ثابتة أم متحركة. وبالطبع فإن قياس البعد بين مجموعة الدول الطلعية، وجموعة الدول الأخرى، يتطلب استخدام مفاهيم وأدوات تحليلية مناسبة، كمفهوم فجوة التخلف.

**ثانياً: الأساس النظري لقياس فجوة التخلف: مفهوم البعد الإقليدي**

في لحظة زمنية معينة، يمكن تمثيل مجموعة من الدول، بمجموعة نقاط من فراغ ثانوي البعد، حيث تمثل الإحداثيات  $X$  و  $Y$  قيم المتغيرين المعتبرين عن الوضع التنموي في كل دولة. ويترکزار تمثيل وضع هذه الدول بالطريقة نفسها، في فترات زمنية متتالية  $t_1, t_2, \dots, t_n$ ، يمكن تبع أوضاع الدولة المختلفة عبر الزمن (خلال فترة السباق). ومن الممكن تحديد خط الوصول في كل فترة زمنية، بتلك القيم العظمى التي تأخذها المتغيرات  $X$  و  $Y$ . وسوف تمثل القيم العظمى للمتغيرين ( $\text{Max } Y, \text{Max } X$ ) دولة مثالية، أو هدفاً تسعى بقية الدول للوصول إليه. وهناك طريقة أخرى لتمثيل بعد الدول المختلفة عن الدولة المثالية، حيث يحسب البعد الإقليدي بين كل دولة ودولة الهدف بتطبيق العلاقة البسيطة التالية :

$$D_i = \sqrt{(X_i - \text{Max } X)^2 + (Y_i - \text{Max } Y)^2}$$

وقد نضطر إلى معايرة المتغيرات قبل حساب الأبعاد ثم ترتيب تلك الأبعاد تنازلياً حسب مستويات التقدم، أي من بعد الكبير باتجاه بعد الصغير. وبعد البعد الإقليدي مؤشراً تركيبياً يضم مؤشرات عديدة للتقدم أو التنمية. أما طريقة التجميع التي يتطلبها حساب بعد في فراغ ذي  $n$  بعد، فيسمح بتحاشي بعض النواقص والعيوب التي يمكن أن تظهر عند تجميع المؤشرات باستخدام عمليات الجمع البسيطة .

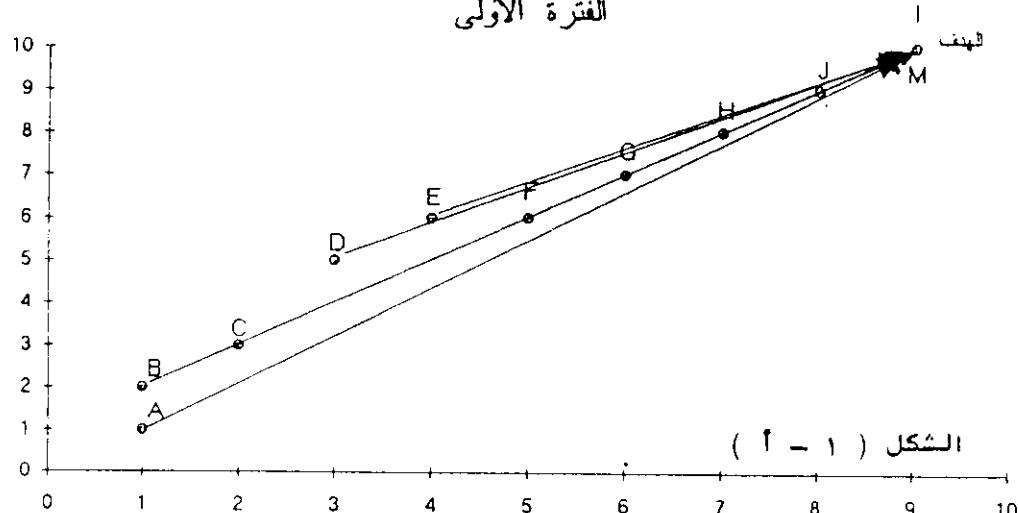
لتوضيح مفهوم وحساب بعد الإقليدي ، يمكن الاعتماد على أرقام المثال الافتراضي الوارد في الجدول رقم (١) حيث أخذت عينة من عشر دول، ومتغيران  $X$  ،  $Y$  ، خلال فترتين زمنيتين  $t_1, t_2$  . وقد تمت معايرة المتغيرين بالقسمة على القيمة العظمى لكل منها، ثم حُسبت الأبعاد الإقليدية في كل من الفترتين الزمنيتين .

ويوضح الشكلان البيانيان (١ - ا) و (١ - ب) تمثيلاً تصويرياً للجدول (١)، حيث أخذت عينة من عشر دول (A,B,...,J) ، رصدت فيها قيم المتغيرين  $X, Y$  خلال الفترتين الزمنيتين  $t_1, t_2$  . ونلاحظ من قراءة أرقام الجدول، أن الدول المثالية (M) التي تعتبر هدفاً لجميع الدول، هي دولة تسمى فعلاً إلى عينة الدول المأخوذة وهي الدولة (I) أخذ فيها

جدول رقم (١) . قيم التغيرات والأبعاد لمعينة افتراضية

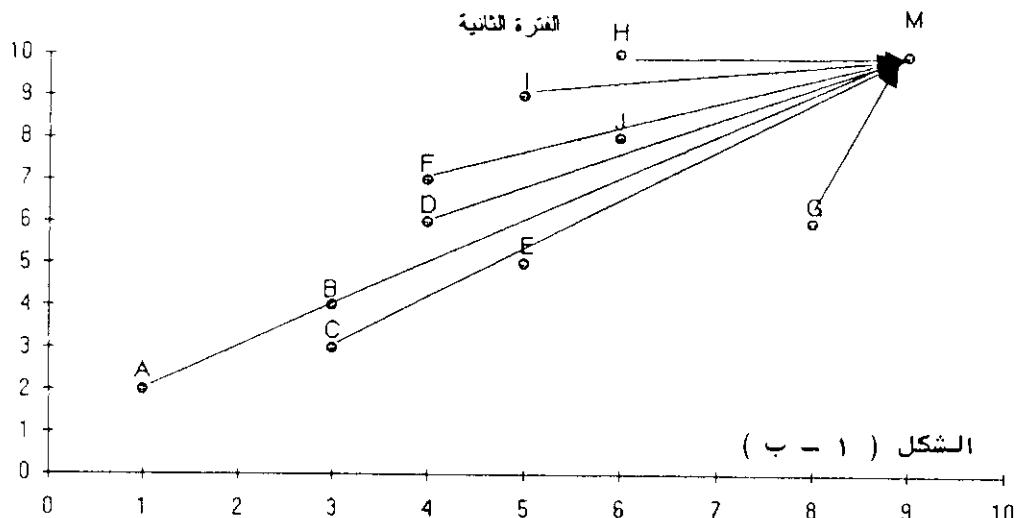
الدروز	قيم التغيرات في الفترة	المعابر بالقسمة على الأبعاد الإقليمية					
		القبيبة العظمى	عن المدفأ	الأبعاد الإقليمية	النوع	النوع	النوع
A	-١	-١	-١	-١	-١	-١	-١
B	-٢	-٢	-٢	-٢	-٢	-٢	-٢
C	-٣	-٣	-٣	-٣	-٣	-٣	-٣
D	-٤	-٤	-٤	-٤	-٤	-٤	-٤
E	-٥	-٥	-٥	-٥	-٥	-٥	-٥
F	-٦	-٦	-٦	-٦	-٦	-٦	-٦
G	-٧	-٧	-٧	-٧	-٧	-٧	-٧
H	-٨	-٨	-٨	-٨	-٨	-٨	-٨
I	-٩	-٩	-٩	-٩	-٩	-٩	-٩
J	-١٠	-١٠	-١٠	-١٠	-١٠	-١٠	-١٠

**الأبعاد عن الهدف**  
**الفترة الأولى**



**الأبعاد عن الهدف**

الفترة الثانية



شكل رقم (١). الأبعاد الإقليدية عن الهدف.

المتغيران X,Y، قيمتها العظمى (٩ - ١٠) في الفترة <sub>١</sub>. وقد ثبت المهدى في الفترة الثانية رغم تخلف الدولة (I). ويمكن ملاحظة أن دول الكوكبة المتقدمة (G,H,I,J) قد تقدمت في الفترة <sub>٢</sub> بشكل بطيء، مما فلص المسافة بينها وبين الدول المتخلفة (A,B,C,D,E,F) لأن هذه الدول قد حققت بعض التقدم. ونتيجة لذلك فقد تقلص البعد بين مجموعة دول الكوكبة المتقدمة ومجموعة الدول المتخلفة.

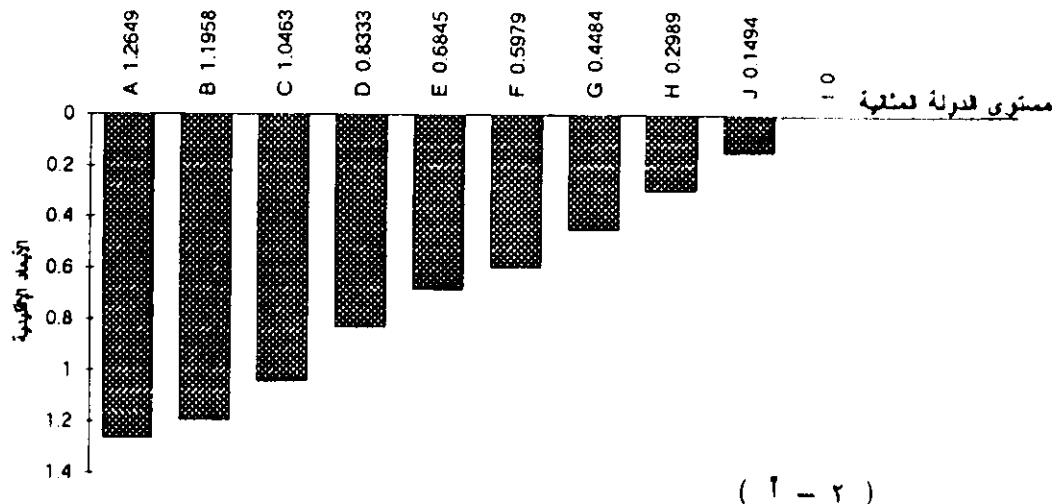
ويمكن تمثيل الأبعاد الإقليدية بعد ترتيبها تنازلياً، كما يتضح من الشكلين البيانيين (٢ - A) و (٢ - B). ولكل نوع من أنواع التمثيل البياني ميزاته ومساوئه. ففي الشكلين (١ - A) و (١ - B) نستطيع مشاهدة الوضع الفعلى للدول في فراغ ثنائى الأبعاد بالنسبة للدولة المثالىة (المهدى)، ولكن هذين الشكلين، لا يوضحان العلاقات بين الدول فيما يتعلق بمستوى التقدم. ومن الضروري، ملاحظة أن فجوة التخلف بين دولتين (مثلاً A ، H) يمكن التعبير عنها باستخدام بعد كل من هاتين الدولتين عن نقطة الانطلاق أو عن نقطة المهدى (الدولة المثالىة)، ويقاس ذلك بالفرق بين البعدين (٧ - ٦ = ١) وذلك في الفترة <sub>١</sub> للمتغير X . ولهذه المزايا، يفضل التمثيل البياني (٢ - A) و (٢ - B) حيث رتب الدول اعتماداً على مستوى التقدم الممثل بالبعد الإقليدي عن الدولة المثالىة (المهدى). كما أن هذا التمثيل هو الوحيدة المتاحة عندما يزيد عدد المتغيرات عن ثلاثة، وبالتالي فإن التمثيل البياني باستخدام المحاور الإحداثية يصبح معقداً وغير ممكن.

### ثالثاً: المنهجية النظرية لحساب فجوة التخلف

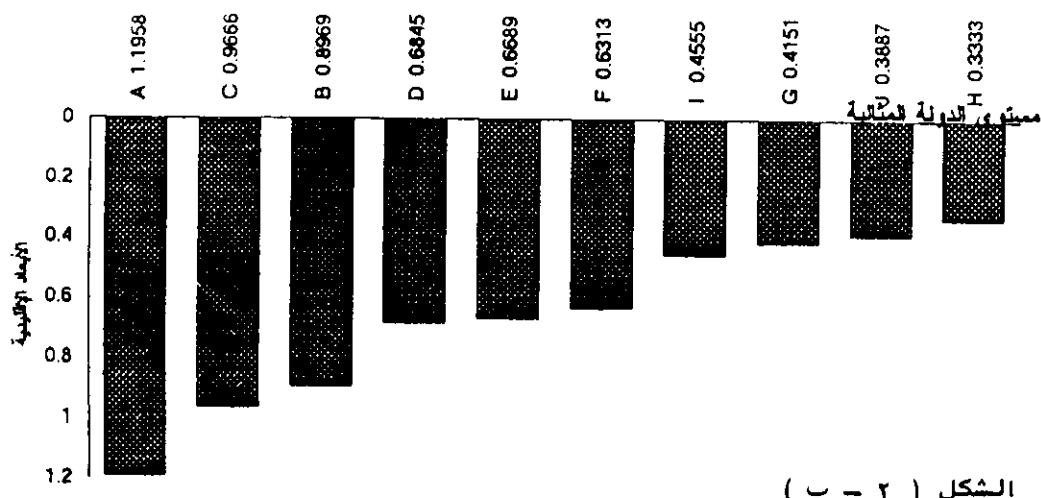
لعد الآن إلى السؤال المهم التالي: كيف يقاس البعد أو الفجوة بين مجموعتين من الدول، الأولى متقدمة والثانية متخلفة؟. تمكن الأشكال البيانية (٢ - A) و (٢ - B) - من ملاحظة الفروق بين مجموعة الدول في فترتين زمنيتين <sub>١</sub> و <sub>٢</sub> ، ويلاحظ أن هذه الفروق تتغير عبر الزمن. ولكن طريقة التمثيل البياني في هذين الشكلين لا تمكن بسهولة من تقويم التغير الحاصل في البعد بين مجموعة الدول، الأمر الذي يتطلب التفكير بطريقة قياسية دقيقة.

تعتمد إحدى طرق القياس المقترحة على تقسيم ثانى للدول، حيث تقسم الدول إلى دول متقدمة ودول متخلفة. ويقترح Z. Gostkowski [٣] استخدام البعد المتوسط

### الأبعاد الإقليدية عن الهدف في الفترة الأولى



### الأبعاد الإقليدية عن الهدف في الفترة الثانية



شكل رقم (٢). الأبعاد الإقليدية عن الهدف بعد ترتيبها تنازليا.

كمعيار للتفريق بين مجموعتي الدول، وبعد ذلك يحسب لكل مجموعة بعد متوسط : للدول المقدمة (M<sub>i</sub>) وللدول المتخلفة (M<sub>j</sub>) . وبعد الفرق (G) بين المتوسطين قياساً للبعد التنموي أو الفجوة بين مجموعتي الدول في الفترة الزمنية <sub>t</sub> . وبتكرار هذه العملية الحسابية في الفترة الزمنية الثانية ، نستطيع قياس تغير البعد التنموي أو فجوة التخلف.

ويتطبق هذه الطريقة على المثال الوارد في الجدول (١) على كل من الفترتين الزمنيتين <sub>t</sub> و <sub>t+1</sub> ، والممثل في الشكلين البيانيين (٣ - ا) و (٣ - ب)، تتبع الخطوات التالية :

١ - اختيار قيم المتغيرات المثالية (المهد) وهي أعلى قيمة لكل من المتغيرين X<sub>i</sub> ، Y<sub>i</sub> وأعلى قيمة للمتغير X<sub>i</sub> هي (٩) في الفترة <sub>t</sub> ، وأعلى قيمة للمتغير Y<sub>i</sub> هي القيمة (١٠) العائدة إما للدولة (I) في الفترة <sub>t</sub> أو للدولة (H) في الفترة <sub>t+1</sub> . وبالتالي فإن المهد في هذا المثال دولة واقعية هي الدولة (I) .

٢ - يعاير المتغير X<sub>i</sub> بقسمته على القيمة العظمى لـ X<sub>i</sub> فنحصل

$$X_{i'} = X_i / \text{Max } X_i$$

ويعاير المتغير Y<sub>i</sub> بقسمته على القيمة العظمى لـ Y<sub>i</sub> فنحصل على :

٣ - نحسب الأبعاد الإقليدية وذلك بتطبيق العلاقة :

$$D_i = \sqrt{(X_{i'} - \text{Max } X_i)^2 + (Y_{i'} - \text{Max } Y_i)^2}$$

٤ - يحسب الوسط الحسابي Mg للأبعاد بتطبيق العلاقة :  $Mg = \sum D_i / N$  وقد وجد

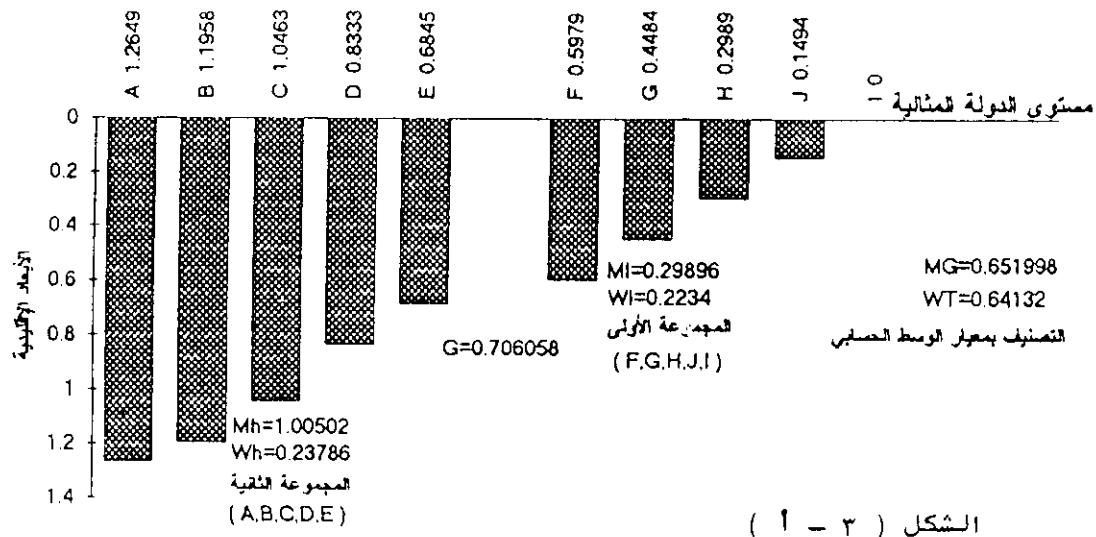
أن :

$$Mg = 0.651998 \text{ في الفترة الأولى ، و } 0.663715 \text{ في الفترة الثانية .}$$

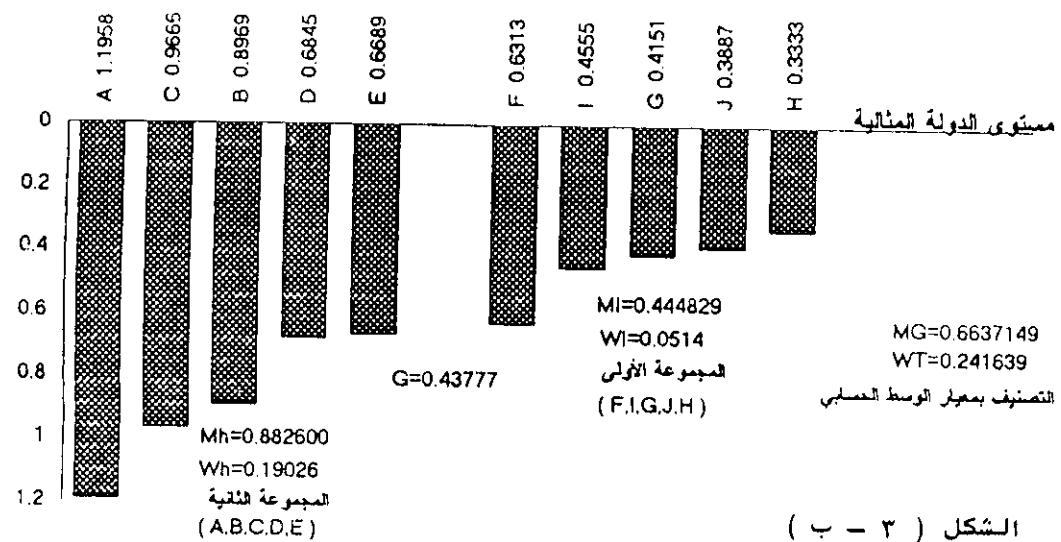
٥ - تقسّم مجموعة الدول العشر إلى قسمين بمقارنة D<sub>i</sub> مع الوسط الحسابي Mg ، مجموعة الدول الغنية (الأولى) وفيها D<sub>i</sub> أكبر من Mg ، والدول الفقيرة (الثانية) وفيها D<sub>i</sub> أقل من Mg . وفي الفترة الأولى، وجد أن دول المجموعة الأولى هي (I,F,G,H,J,I) ودول المجموعة الثانية هي (E,A,B,C,D,E) .

٦ - يحسب الوسط الحسابي لأبعاد دول المجموعة الأولى (M<sub>i</sub>) ، والوسط الحسابي

### الأبعاد الإقليدية عن الهدف في الفترة الأولى



### الأبعاد الإقليدية عن الهدف في الفترة الثانية



شكل رقم (٣). التجزئة حسب معيار الوسط الحسابي.

لأبعاد دول المجموعة الثانية (Mh) . وفي الفترة الأولى ، M1 يساوي 0.29896 و Mh يساوي 1.00502.

٧ - تحسب فجوة التخلف أو البعد التنموي بحساب الفرق بين  $M1, Mh$  حيث  $G_1 = Ml - Mh$  ويساوي في الفترة الأولى 0.706058 ويعتبر مقياساً لفجوة التخلف.

٨ - تكرر العمليات السابقة نفسها في الفترة الثانية ، ويلاحظ أن  $G_2 = 0.43777$ .

٩ - يعبر الفرق بين  $G_1$  و  $G_2$  عن تطور فجوة التخلف ، ونلاحظ أن هذه الفجوة قد تقلصت بمقدار  $\Delta G = G_1 - G_2 = -0.268288$  ، وبنسبة هذا التغير إلى مقدار الفجوة في الفترة الأولى . يقاس التغير النسبي للفجوة  $R = (\Delta G/G_1) \times 100 = (-0.268288/0.706058) \times 100 = -38\%$  أي أن فجوة التخلف تقلصت بنسبة 38% من قيمتها في فترة الأساس .

ولكن الطريقة المقترنة من قبل Z. Gostkowski بها عيب أساسي ، وهو أن التقسيم الثنائي إلى مجموعتين من الدول ، الذي يتم اعتماداً على الوسط الحسابي العام Mg للأبعاد عن المهدف ، لا يأخذ في اعتباره تباين القيم داخل المجموعات (within) وتباين القيم بين المجموعات (between). وهذه الطريقة في التصنيف ليست بالتأكيد الطريقة المثلثة . لذلك سوف نستعيض عن الوسط الحسابي كمعيار في التصنيف باستخدام طريقة فيشر ، التي تعطي حتماً أفضل تقسيم إلى مجموعتين اعتماداً على مفهوم التباين الأصغرى بين مفردات المجموعة ، والتباين الأعظمى بين المجموعات ، بحيث يتوج عن ذلك أفضل تجانس بين مفردات المجموعة ، وأكبر تباين بين المجموعات المشكلة .

تعتمد طريقة فيشر W.D. Fisher [٤] في التصنيف (التجزئة) على البرمجة الديناميكية [٥ ، ٦؛ ص ص ٣٧ - ١٥٤] للحصول على أمثل تجزئة أو تقسيم للمجموعة E ، إلى عدد معين من المجموعات k المحددة مسبقاً ، وذلك لإيجاد الحد الأدنى للمجموع التربيري لانحرافات القيم عن وسطها الحسابي داخل كل مجموعة .

إذا كان لدينا مجموعة من البيانات E عددتها n ورمزنا لكل عنصر  $y_i \in R$  حيث  $i < n$  ، وكان ( $n > k$ ) ، فإن طريقة فيشر تجزيء n عنصر إلى أمثل k مجموعة متباعدة فيما بينها ، ومتجانسة في داخلها ، حيث تعطي التجزئة الحد الأدنى للمقدار W المعرف بالعلاقة :

$$W = \sum_{j=1}^k \sum_{i \in c_j} (y_i - \bar{y}_j)^2$$

حيث  $\bar{x}$  الوسط الحسابي للعناصر المتمية إلى المجموعة  $Z$  ،  $C_j$  ترمز للمجموعة  $Z$  وتصف هذه الطريقة بديناميكيتها لأنها تشكل  $(1+1)$  مجموعة مثالية اعتماداً على  $(1)$  مجموعة حيث  $K < I < 1$ .

ونلاحظ أن تقسيم فيشر قد لا يختلف عن التقسيم المعتمد على الوسط الحسابي إذا كانت البيانات واضحة الاختلاف، بحيث إن هناك دولاً متقدمة (قريبة من الهدف)، وأخرى مختلفة (بعيدة عن الهدف). ولكن تقسيم فيشر سيؤدي إلى نتائج مختلفة إذا وجدت دول وسيطة بحيث يصعب تصنيفها تلقائياً مع الدول المتقدمة أو الدول المختلفة، كما هو عليه الحال في الواقع الاقتصادي، مما يعطي مقيماً مختلفاً لفجوة التخلف  $G$  ومعدل تغيرها  $R$ .

ويتطبق هذه الطريقة على أرقام المثال المذكور في الجدول رقم  $(1)$ ، والممثل في الشكلين التاليين  $(4 - 1)$  و  $(4 - B)$  يتضح من الجدول  $(2)$  أن  $W$  المحسوبة انطلاقاً من الصيغة السابقة، والمقارنة بطريقة الوسط الحسابي، كانت كما يلي:

جدول رقم  $(2)$ . التباين الداخلي للمجموعات حسب معياري التقسيم: فيشر والوسط الحسابي.

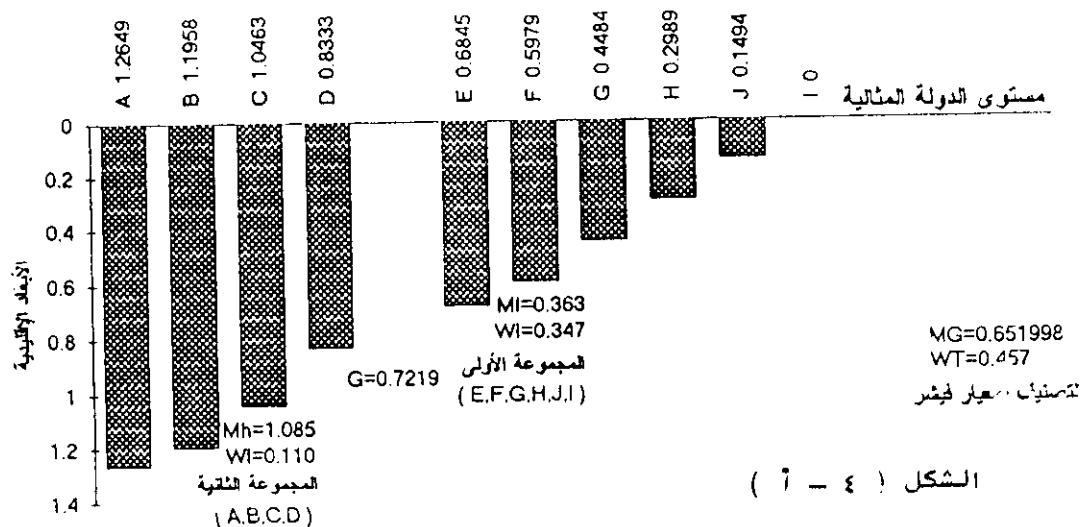
معيار التجزئة	البيان الداخلي $W$	الفترة الأولى	البيان الداخلي $W$	الفترة الثانية
الوسط الحسابي	٠,٦٤١٣٢	٠,٧٠٦١	٠,٢٤١٦٣٩	٠,٤٣٧٧
الغور يتم فيشر	٠,٤٥٧٠٠	٠,٧٢١٩	٠,١٧٧٥٠٠	٠,٥٠٩٠

ونلاحظ أن قيمة التباين الداخلي  $W$  في معيار فيشر أصغر من قيمته في التصنيف حسب الوسط الحسابي في كل من الفترتين الزمنيتين.

لذلك فإن حساب فجوة التخلف يتم عملياً بتنفيذ المراحل التالية:

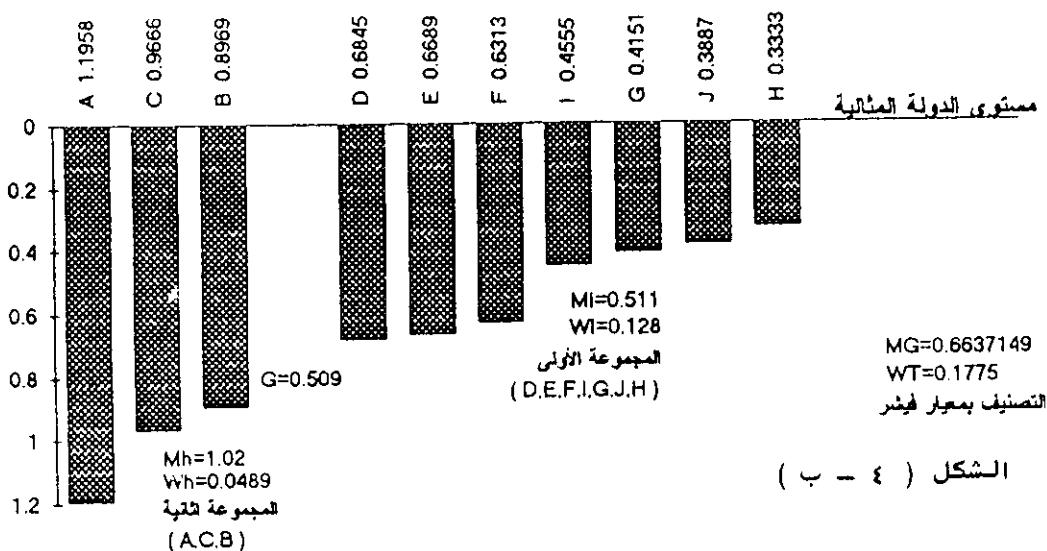
- ١ - اختيار قيمة الهدف لكل متغير، وهذه القيمة ستكون القيمة العظمى للمتغير ( $x$ ) أو القيمة الصغرى ( $Min x$ ). فإذا كان للمتغير هدف أعلى كالدخل، أخذت القيمة العظمى، وهي أعلى قيمة يأخذها المتغير في الفترات المدرستة جمِيعاً، غالباً

### الأبعاد الإقليدية عن الهدف في الفترة الأولى



MG=0.651998  
WT=0.457  
تصنيف بمعلم فيشر

### الأبعاد الإقليدية عن الهدف في الفترة الثانية



MG=0.6637149  
WT=0.1775  
تصنيف بمعلم فيشر

شكل رقم (٤). التجزئة حسب معيار ألغوریتم فيشر.

ماتكون قيمة المتغير في السنة الأخيرة؛ أما إذا كان للمتغير هدف أدنى كمعدل الوفيات، أخذت القيمة الصغرى وهي أصغر قيمة يأخذها المتغير في الفترات المدروسة جيماً.

٢ - عندما يكون المتغير نسبة مئوية فلا حاجة إلى التقسيم على القيمة العظمى (Maximum)، لأن حساب النسبة يسمح أصلاً بالخلص من وحدات القياس. ويكون الهدف أعلى نسبة أو أدنى نسبة حسب طبيعة المتغير، مثلاً للتعليم النسبة العظمى ولمعدل الوفيات النسبة الدنيا.

٣ - لاستبعاد أثر وحدات القياس للمتغيرات المختلفة، تقسم قيم المتغير على القيمة العظمى ، أي نحسب ( $x/\text{Max}_t$ ) ، وذلك في حال استخدام وحدات قياس نقدية (الدولار لقياس الدخل) أو زمنية (السنة لقياس العمر).

٤ - تحسب الأبعاد الإقليدية عن الهدف - والهدف هنا سيكون القيمة واحداً للمتغير المقسم على القيمة العظمى - أو النسبة العظمى أو الصغرى - حسب العلاقة العامة التالية :

$$D_t = \sqrt{\sum_{i=1}^n (x_{ij} - M_i)^2} \quad M_i = \text{Max or Min}$$

٥ - تستخدم صيغة فيشر في تصنيف الدول حسب البعد  $D_t$  عن الهدف، إلى مجموعتين: المجموعة الأولى القرية من الهدف (الدول الغنية أو المتقدمة)، والمجموعة الثانية البعيدة عن الهدف (الدول الفقيرة أو المتخلفة).

٦ - يحسب الوسط الحسابي لأبعاد المجموعة الأولى ، وذلك بجمع الأبعاد وقسمتها على عدد الدول في المجموعة الأولى فنحصل على  $M_l$  ، والوسط الحسابي لأبعاد المجموعة الثانية ، وذلك بجمع الأبعاد وقسمتها على عدد الدول في المجموعة الثانية فنحصل على  $M_h$ .

٧ - تقاس فجوة التخلف  $G_t$  ، في الفترة المدروسة  $t$  ، بالفرق بين الوسطين الحسابيين للأبعاد أي :

$$G_t = M_l - M_h$$

٨ - يكرر حساب فجوة التخلف بالطريقة نفسها، خلال الفترات المتعاقبة المدروسة :

### ٩ - يحسب معدل تغير فجوة التخلف بالعلاقة التالية :

$$R = \left( \frac{G_t - G_{t-1}}{G_{t-1}} \right) \times 100$$

### رابعاً: القياس التطبيقي لفجوة التخلف

سنقوم بتطبيق طريقة حساب البعد التنموي على مجموعة من الدول وذلك بغرض إيجاد القيمة العددية لفجوة التخلف. ولكي تكون قيم البعد التنموي الناتجة ذات قيمة ومعنوية إحصائية ومتبلية، فمن المفترض شمول التطبيق لدول العالم جميعاً، وتعطية الدراسة لفترة زمنية طويلة، ولكن الرغبة في التغطية المكانية الشاملة، والزمانية الواسعة، تصطدم بعدم توافر الإحصاءات المتجانسة، لذلك فقد اعتمدنا على الإحصاءات المتوافرة المتجانسة التي يصدرها البنك الدولي [٧] والصادرة عام ١٩٩٢ وقد غطت عينة البحث مجموعة مؤلفة من ١٠٠ دولة، تشمل أهم دول العالم المتقدم والنامي ، باستثناء بعض دول الكتلة الشيوعية سابقاً التي لم تتوافر عنها بيانات في المرجع المشار إليه، وقد استبعدت بعض الدول النامية لعدم توافر البيانات الإحصائية المتكاملة عنها خلال فترة الدراسة. ويقدر عدد سكان دول العينة بحوالي ٣٥ مليار نسمة، ويشكل هذا العدد مائسة ٨٣٪ من سكان العالم عام ١٩٩٠ بعد استبعاد الصين الشعبية. لذلك تعد التغطية المكانية للعينة مرضية جداً، وقد شملت الدراسة الفترة الزمنية ١٩٧٥ - ١٩٩٠ حيث حسبت فجوة التخلف في السنوات : ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ . وبالنظر إلى كون الدول غير المشمولة بالدراسة بسبب عدم توافر الإحصاءات هي دول متخلفة، لذلك تتباين الإحصاءات واقعياً أكثر مما تباين في بيانات العينة، ويعتقد أن قيمة فجوة التخلف المقدرة تقل عن قيمتها الحقيقة لذلك تتصف نتائج هذه الدراسة بالتفاؤل إلى حد كبير.

أما الجوانب المتعددة للتنمية، فقد غطيت اعتماداً على المتغيرات الخمسة التالية : الناتج القومي الإجمالي للفرد مقسماً بالدولار الأمريكي (GNP)، العمر المتوقع عند الولادة، معدل وفيات الأطفال، معدل تسجيل الطلاب في المدارس الثانوية، نسبة السكان الحضر إلى جموع السكان. ونلاحظ أن هذه المتغيرات تعطي الجوانب الاقتصادية (الدخل)، والرفاهية (العمر المتوقع)، والصحية (معدل وفيات الأطفال)، والتعليمية (معدل تسجيل

الطلاب في المدارس الثانوية)، والهيكلية (نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان)، للتنمية الاقتصادية. وبالطبع فإن الحساب المثالي لفجوة التخلف، يقتضي إدخال متغيرات ومؤشرات أخرى ذات أهمية بالغة في تقويم تنمية الدول وتقديمها، ولكن لم نتمكن من خلال المصدر الإحصائي المذكور، من تجميع بيانات كاملة لدول العينة إلا لهذه المتغيرات الخمسة.

وبتفحص إحصاءات العينة خلال سنوات الدراسة، نلاحظ أن أهداف المتغيرات كانت كما يلي: الناتج القومي الإجمالي بالدولار الأمريكي يساوي ٣٢٢٣٠ دولاراً، وهو الناتج القومي الإجمالي للفرد في سويسرا العام ١٩٩٠ وال عمر المتوقع في سن الولادة يساوي ٧٨،٨ سنة، ويعود لليابان عام ١٩٩٠، ومعدل وفيات الأطفال يساوي ٤٦٪، ويعود لليابان عام ١٩٩٠، ومعدل تسجيل الطلاب في المدارس الثانوية يساوي ١١٢٪، ويعود لفنلندا عام ١٩٩٠، ونسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان ويساوي ١٠٠٪، ويعود لسنغافورة عام ١٩٩٠. وتزايد قيم متغيرات الناتج والعمر ومعدل التسجيل في المدارس الثانوية ونسبة الحضر في جميع الدول تقريباً بمرور الزمن، في حين يتناقص معدل وفيات الأطفال. ونلاحظ أن التغير الأول، يتصرف بصفة مفتوح حيث يمكن للناتج القومي الإجمالي للفرد أن يتزايد دون حدود، أما التغيرات الأربع المتبقية، فتتصف بوجود سقف طبيعي لا يمكن دفعه إلى الأمام أو إلى الخلف بصورة لنهائية.

وبالنظر إلى قياس المتغيرات والمؤشرات بوحدات إحصائية وبمعداتات مختلفة (الناتج بالدولار، العمر بالسنة، التسجيل بالمدارس الثانوية والسكان الحضر بنسبة مئوية، ومعدل وفيات الأطفال بنسبة ألفية)، لذلك يجب معايرة هذه المتغيرات قبل تحليلها ومقارنتها. وهناك عدة طرق للمعايرة، نذكر منها: القسمة على الوسط الحسابي، والتحويل

إلى متغيرات معيارية باستخدام العلاقة:  $\frac{X - \bar{X}}{S_x} = z$ ، وتحويل المتغيرات إلى نسب

مئوية بالنسبة على القيمة العظمى للمتغير. وبالطبع فإن اختيار طريقة للمعايرة دون أخرى يعود للباحث بالدرجة الأولى. وقد وجدنا أن المعايرة بالنسبة إلى القيمة العظمى تعطي نتائج وتقديرات أكثر منطقية من تلك الناتجة عن تطبيق طرق المعايرة الأخرى. وهذا ما تم اتباعه في متغيرات الناتج القومي الإجمالي للفرد وال عمر المتوقع.

### خامساً: القيم العددية لفجوة التخلف

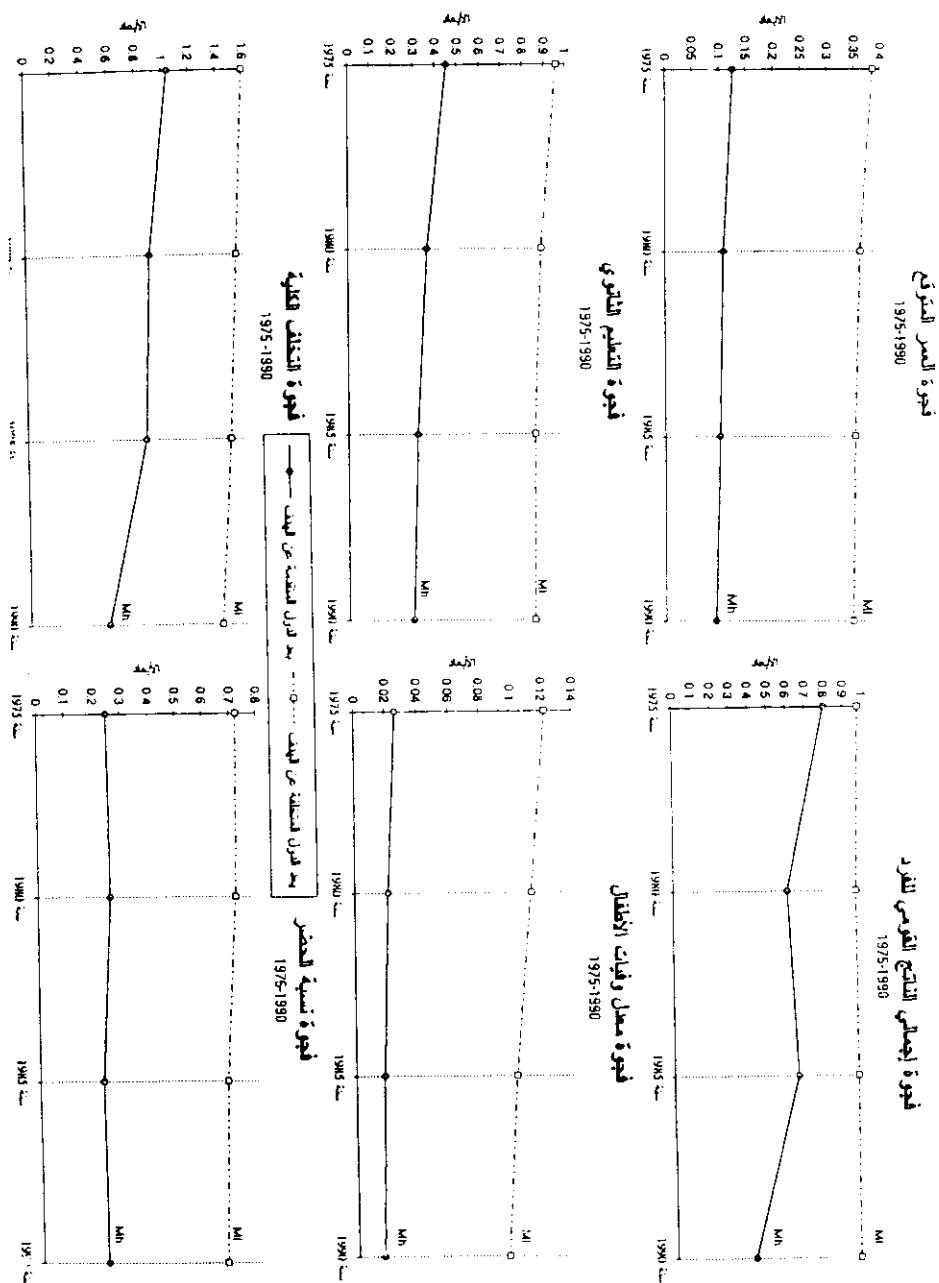
بتطبيق منهجية حساب البعد التنموي وفجوة التخلف، تم الحصول على قيم فجوة التخلف، ومعدلات تغيرها، وعدد الدول في كل مجموعة، ونخصت النتائج في الجدول (٣) ومثلت بيانياً في الشكل رقم (٥).

وتبين هذه النتائج أن الفجوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة قد اتسعت بالنسبة لبعض المتغيرات المدروسة، وتقلصت اعتماداً على بعضها الآخر. فإذا نظرنا إلى المتغير المهم الأول وهو إجمالي الناتج القومي للفرد، فيلاحظ اتساع الفجوة بمعدل ٢٠,٨٪ عام ١٩٩٠ بالنسبة لعام ١٩٧٥ ، وهذا يعني انخفاض مستوى دخل الفرد في الدول الفقيرة بمقارنته بمستوى دخل الفرد في الدول الغنية ، ولكن هذه الزيادة الكلية خلال الفترة المدروسة لم تكن على وطيرة واحدة. فقد كان معدل اتساع الفجوة كبيراً خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ (١٠,١٪) وبمعدل أقل خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ (٧٥,٢١٪). ولكن فجوة الناتج قد تقلصت خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٠ (١٢,٧٣٪). وهذه الفترة هي بالتحديد فترة ارتفاع أسعار النفط، حيث حققت بعض الدول النامية بعض المكاسب نتيجة لارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية، وانخفضت فيها معدلات النمو في كثير من الدول الصناعية.

أما بالنسبة للتغير العمري المتوقع عند الولادة فقد تناقصت فجواته عام ١٩٩٠ بالنسبة لعام ١٩٧٥ بمعدل (٢,١٦٪). وكانت الفجوة العمريّة متناقصة كذلك خلال الفترات الخمسية التالية: ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ، ١٩٩٠ - ١٩٩٥ بمعدلات ٢,٣٥٪، ١,٥٧٪، ١,٧٩٪، ١,٧٩٪ على التوالي. وهذا يعني أن الدول الفقيرة قد تمتكنت خلال الفترة المدروسة من تقليص فجوة العمري المتوقع واللهاق بالدول الغنية في هذا المجال، ولا غرابة في ذلك حيث أدى تحسن الأوضاع الصحية في الدول الفقيرة وارتفاع مستوى المعيشة والقضاء على كثير من الأمراض المستعصية، إلى رفع العمري المتوقع عند الولادة.

وكما هو الحال بالنسبة للتغير العمري المتوقع عند الولادة، فقد تناقصت فجوة متغير وفيات الأطفال، حيث تقلصت هذه الفجوة بمعدل ١٦,٨٪ عام ١٩٩٠ بالنسبة لعام ١٩٧٥ ، وكانت معدلات تناقصها متقاربة خلال الفترات الخمسية المدروسة،

القياس الكمي لفجوة التخلف



شكل رقم (٥). فجوات التخلف.

مددوح الخطيب الكسواني وهشام النشواني

جدول رقم (٣) .  
فيجاورة التناقض ومعدل تغيرها ، وعدد الدول في المجموعة .

الناتج القومي	العمر المتوقع	نسبة الأطفال	التعليم	المجموع	الدول	مجموع التغيرات	السن
٢٠٨,٥٣	٧٥,٢١	١٢,٧٣ - ١٠١,٧٨	٠,٥٥٠٣٦٢	٠,٣١٤١١٤	٠,٣٥٩٩٣٩	(٧٤) + (٢٦)	٢٠٨,٥٣
٢,١٦	١,٧٩-	١,٥٧ - ٢,٣٥-	٠,٢٥٣٨٤١	٠,٢٥٣٣٥٦	٠,٢٥٩٤٦٥	(٧٥) + (٢٥)	٢,١٦
٦,٨	٥,٨٧-	٧,٦٤ - ٤,٣-	٠,٨٤٨٠٤	٠,٨٤٨٢٢	٠,٩١٨٢٢	(٧٦) + (٢١)	٦,٨
٧,١	- ٤,٠٨-	٦,٦ - ٢,٥٧-	٠,٤٣٨٤٢	٠,٤٥٧٠٤٨	٠,٤٥٩٨٠٩	(٥٣) + (٤٧)	٧,١
٦,٨٥	٣,١٤	٢,٣٣ - ٣,٦١	٠,٥٥٤١٤١	٠,٣٥٧٢٨٣	٠,٥٣٥٠٣١	(٥٨) + (٤٢)	٦,٨٥
٥١,٦٣	٢,٦٣ - ١,١٤	٢,٤٣ - ١,١٤	٠,٨٣٤٢٠٩	٠,٦٣٨٩٤١	٠,٦٣٣٣٩	(٤٣) + (٥٧)	٥١,٦٣
٤٥,٣	١,٦٢	١,٥ - ١٥,٠٦	٠,٨٣٣١٩	(٢٨) + (٦٢)	(٤٠) + (٦)	(٤١) + (٥٩)	٤٥,٣
			(٣٠) + (٦٣)	(٣٥) + (٥٨)	(٣٧) + (٥٦)	(٣٣) + (٦٠)	

فقدر التناقص بمعدل ٤,٣٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠، وبـ ٧,٦٤٪ خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ وبـ ٥,٨٧٪ خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠. ونلاحظ هنا أن معدل تقلص فجوة معدل وفيات الأطفال كان أعلى من معدل تقلص فجوة العمر المتوقع عند الولادة. حيث إن الدول الفقيرة قد تمكنت من القضاء على كثير من أمراض الطفولة المبكرة مما أدى إلى تخفيض معدل وفيات الأطفال في هذه الدول بصورة ملحوظة، واللحاق بالدول الغنية التي قد سبق وخفضت معدلات وفيات أطفالها حتى وصلت إلى سقفها الأدنى الطبيعي.

ويسري تقليل فجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة على نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان. فقد تم تقليل هذه الفجوة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ بمعدل ١,٧٪، وخلال الفترات الخمسية الثلاث المدروسة بالمعدلات التالية: ٢,٥٧٪، ٠,٦٪، ٤,٠٨٪، وهذا يعني أن معدلات الهجرة الداخلية في الدول الفقيرة كانت أعلى من معدلات الهجرة في الدول الغنية، فمجتمعات الدول الفقيرة ما زالت غير مستقرة، وحركة الهجرة الداخلية فيها نشطة، بينما استقرت حركة الهجرة الداخلية في الدول المتقدمة إلى حد بعيد.

أما فيما يتعلق بمعدلات تسجيل الطلاب في المدارس الثانوية، فيلاحظ اتساع الفجوة بين الدول الفقيرة والدول الغنية سواء بالنسبة لفترات الخمسية الثلاث المدروسة، أم بالنسبة لإجمالي الفترة. فخلال الفترات الخمسية بلغ معدل تزايد فجوة التعليم الثانوي على التوالي ٦١٪، ٣٣٪، ١٤٪، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ بمعدل قدره ٨٥٪، وهذا يدل على فتور الجهود التي تبذلها الدول النامية في إطار التعليم، وعزوف الشباب عن التعليم الثانوي نتيجة لانخفاض عوائد التعليم الداخلية بمقارنتها بعوائد المهن والحرف والأعمال الحرة التي لا تتطلب الحصول على مؤهل علمي ثانوي أو جامعي.

وهكذا نلاحظ، أن الدول النامية قد تمكنت من تقليل فجوة تخلفها اعتماداً على متغيرات العمر المتوقع عند الولادة ومعدلات وفيات الأطفال، ونسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان. وعلى العكس من ذلك، فقد اتسعت فجوة التخلف بالاعتماد على نسبة الطلاب المسجلين في التعليم الثانوي من جهة، وإجمالي الناتج القومي للفرد، من جهة

ثانية. وبالطبع فإن اتساع أو تقليل هذه الفجوة كان بتأثير متباعدة، حيث اتسعت الفجوة بشكل ملحوظ بالنسبة لتغير إجمالي الناتج القومي للفرد، في حين كان معدل تغير الفجوة منخفضاً بالنسبة لبقية التغيرات المدروسة.

ومن الممكن الآن تقويم التخلف ليس بالاعتماد على متغير واحد فقط، وإنما استناداً إلى جملة التغيرات الخمسة المدروسة. وهذا التقويم أكثر انسجاماً مع مفهوم التقدم أو التنمية المتعددة الأبعاد. فخلال الفترة الخمسية الأولى ١٩٧٥ - ١٩٨٠ اتسعت فجوة التخلف الإجمالية بمعدل ١٤,١٦٪، ثم تقلصت خلال الفترة الخمسية الثانية ١٩٨٠ - ١٩٨٥ بمعدل قدره ٤٣,٤٢٪، ثم عاودت الفجوة اتساعها خلال الفترة الأخيرة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ بمعدل ٣٣,٨٢٪. وكانت محصلة هذه التغيرات تزايداً في فجوة التخلف خلال كامل الفترة المدروسة ١٩٧٥ - ١٩٩٠، حيث اتسعت فجوة التخلف بمعدل قدره ٦٣,٥١٪، وتدل هذه النتيجة المهمة، على تفاقم وضع الدول النامية عموماً، حيث ترددت أوضاعها التنموية الإجمالية خلال الفترة المدروسة، مما أدى إلى اتساع فجوة التخلف بينها وبين الدول الغنية.

ويسمح تفحص قيم فجوة التخلف الكلية باستخلاص عدة ملاحظات مهمة، الأولى أن الدول الفقيرة تمكنت من تقليل فجوة التخلف بينها وبين الدولة الغنية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ بمعدل ٤٣,٤٢٪. والثانية أن فجوة التخلف اتسعت بمعدل مرتفع خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ بمقارنتها بالفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ حيث اتسعت بمعدل ٣٣,٨٢٪ مقابل ١٦,١٤٪. والثالثة هي الوزن المهم الذي يلعبه متغير الناتج (الدخل) بين التغيرات الخمسة المختلفة حيث كان اتجاه تغير فجوة التخلف الكلية باتجاه تغير الدخل، فرغم أن هناك ثلاثة متغيرات تناقصت فيها فجوة التخلف إلا أن الدخل هو الذي طبع بتغيراته محصلة تغيرات فجوة التخلف الكلية.

ومن المفيد التركيز على زيادة الدخول في الدول النفطية إثر ارتفاع أسعار النفط، وتأثير ذلك على حجم فجوة التخلف بين مجموعة الدول الفقيرة والدول الغنية. وللتقويم هذا الأثر فقد تم عزل الدول النفطية (السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، إيران، فنزويلا، المكسيك) عن مجموعة دول العينة وحسبت من جديد فجوة

التخلف الإجمالية، فوجد أن معدل تزايدها خلال فترة الدراسة الكلية ١٩٧٥ - ١٩٩٠ قد انخفض بشكل طفيف من ٦٣٪ إلى ٥١٪. وكذلك الأمر بالنسبة لتغيرات هذه الفجوة خلال الفترات الخمسية المدروسة حيث انخفضت في الفترة الأولى من ١٤٪ إلى ١٥٪، وفي الفترة الثالثة من ٨٢٪ إلى ٣٣٪، أما في الفترة الثانية، فقد انخفض معدل تناقص الفجوة، من ٤٣٪ إلى ٢٠٪. وبالتالي فقد أدى استبعاد الدول النفطية إلى تقليل فجوة التخلف بين الدول الفقيرة والدول الغنية، وذلك بسبب تصنيف بعض الدول النفطية ذات الدخول المرتفعة بين الدول الغنية في بعض الأحيان، إلا أن هذا التأثير كان طفيفاً بشكل عام.

### **سادساً: مؤشرات الجهد التنموي**

أوضحت الدراسة التطبيقة لقياس البعد التنموي، اتساع فجوة التخلف بين الدول الفقيرة والدول الغنية، خلال الفترة المدروسة ١٩٧٥ - ١٩٩٠، اعتماداً على المتغيرات الخمسة المأخوذة أساساً في قياس فجوة التخلف وحساب معدل تغيرها. وبالإضافة إلى قيمة البعد التنموي الذي اعتمد أساساً في حساب فجوة التخلف وتطورها، لتقويم وضع مجموعات الدول الغنية أو الفقيرة، فقد تم ترتيب الدول وفق قرب أبعادها التنموية من المهد، حيث أخذت الدولة الأكثر قرابةً من المهد الترتيب رقم واحد والأكثر بعداً عنه الترتيب مائة. وحصلنا على ما اصطلح على تسميته «الترتيب التنموي»، ويقيس هذا المؤشر ترتيب الدولة في مسيرة التقدم بين دول العينة، ويعكس تطوره مدى تقدم الدولة أو تخلفها من فترة زمنية إلى أخرى. كما اعتمد على مؤشر آخر هو انتهاء الدولة إلى المجموعة الأولى المتقدمة، التي أعطيت الترتيب (١) أو المجموعة الثانية النامية التي أعطيت الترتيب (٢). فمثلاً توضح التابع الملخصة في الملحق (١)، أن الجزائر قد شغلت الترتيب ٦٠ عام ١٩٧٥ والترتيب ٥٣ عام ١٩٨٠، والترتيب ٤٥ عام ١٩٨٥، والترتيب ٥٣ عام ١٩٩٠. وهذا يدل على أن الجزائر قد تقدمت من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٠ من الترتيب ٦٠ إلى الترتيب ٥٣، محققة بذلك كسباً قدره ٧ نقاط. كما انتمت الجزائر خلال فترات الدراسة جديعاً إلى المجموعة الثانية، مجموعة الدول النامية. ومن الممكن، اعتماداً على النتائج

المعروفه في الملحق (١)، استخلاص بعض النتائج التفصيلية عن الجهد التنموي التي بذلتها كل دولة من الدول المدروسة سواءً كانت فقيرة أم غنية، كما يمكن تقويم تلك الجهد بصورة نسبية، فبعض الدول تقدمت بالنسبة لغيرها، وبعض الآخر، على العكس من ذلك قد تخلفت، رغم تحقيق معدلات نمو إيجابية، ويتم استعراض هذه النتائج من خلال صياغة المؤشرات العددية والإحصائية التالية :

#### ١ - مؤشرات استقرار الدول في مجموعتها

اعتماداً على طريقة فيشر في التصنيف، تم تصنيف الدول المدروسة وعدها مائة دولة إلى مجموعتين: المجموعة الأولى وتضم الدول الغنية، والمجموعة الثانية وتشمل الدول الفقيرة. ونلاحظ أن معظم الدول استقرت في المجموعة نفسها خلال السنوات المدروسة ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠. ففي عام ١٩٧٥ بلغ عدد الدول الغنية ٤١ دولة، وعدد الدول الفقيرة ٥٩ دولة، أي أن ٤٠٪ من دول العينة تقريباً يقع في المجموعة الأولى، و٦٠٪ في المجموعة الثانية. وفي السنوات الأخيرة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ انخفض عدد دول المجموعة الأولى إلى ٢٨ دولة وزاد عدد دول المجموعة الثانية إلى ٧٢ دولة، أي أن ربع الدول أضحت في المجموعة الغنية، وثلاثة أرباعها في المجموعة الفقيرة. أما الدول التي تذبذبت بين المجموعتين فهي : الأرجنتين، والتشيل، وهنغاريا، والمكسيك، وبيرو، وترینادا، والأورغواي، وفنزويلا، ويوغوسلافيا، وجامايكا، وبينما، والسعودية، وكولومبيا، وكوستاريكا، وقد استقرت هذه الدول جميعاً في مجموعة الدول الفقيرة عام ١٩٩٠. ونستطيع التحري عن ثبات الدولة في مجموعتها بحساب الوسط الحسابي لترتيب المجموعة. فإذا كان الوسط الحسابي لترتيب المجموعة مساوياً للواحد الصحيح ، دل ذلك على ثبات الدولة في مجموعة الدول الغنية، وإذا ساوي الوسط الحسابي القيمة اثنين ، دل ذلك على ثبات الدولة في مجموعة الدول الفقيرة، أما إذا تراوح الوسط الحسابي بين هاتين القيمتين فيدل على تأرجح الدولة بين المجموعتين. وقد بلغ الوسط الحسابي في الدول الأربع عشرة المذكورة على النحو التالي :

الدول	الوسط الحسابي للترتيب	الدلالة
الأرجنتين، التشيل، هنغاريا، المكسيك، بيرو، ترينادا، الأورغواي، فينزويلا، يوغوسلافيا	١,٢٥	انتقال مرة واحدة إلى المجموعة ٢
جامايكا، بها، السعودية	١,٥	انتقال مرتين إلى المجموعة الأخرى
كولومبيا، كوستاريكا	١,٧٥	انتقال مرة واحدة إلى المجموعة ١

ويمكن التوصل إلى النتيجة السابقة، وذلك بحساب تباين ترتيب المجموعة، فإذا ساوي هذا التباين الصفر دل ذلك على بقاء الدولة في الفرات الأربع في المجموعة نفسها واستقرارها فيها (سواءً أكانت في المجموعة الأولى أم الثانية). ويساوي تباين ترتيب المجموعة للصفر في ٨٦ دولة، ويساوي ١٩ ، ٠ ، ٠ في ١١ دولة، و٢٥ ، ٠ في ثلات دول.

الدول	تباین الترتیب	الدلالة
الأرجنتين، تشيل، هنغاريا، المكسيك، بيرو، ترينادا، الأورغواي، فينزويلا، يوغوسلافيا كولومبيا، كوستاريكا	٠,١٩	انتقال مرة واحدة إلى المجموعة الأخرى
جامايكا، بها، السعودية	٠,٢٥	انتقال مرتين إلى المجموعة الأخرى

## ٢ - مؤشرات تحقيق الدولة لتقدم نسبي

في كل فترة من الفترات الأربع ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ ، رتبت المائة دولة اعتماداً على مفهوم البعد التنموي للمؤشرات الخمسة المأذوذة لتقويم مدى تقدم دولة من الدول واقرابها من الهدف المثالي. وبالطبع، فإن بعض الدول حققت تقدماً نسبياً باقترابها من الهدف أكثر من غيرها، وذلك رغم استقرار ٢٨ دولة بدءاً من عام ١٩٧٥ في مجموعة الدول الغنية، و٥٨ دولة في مجموعة الدول الفقيرة، وتغيرت موقع ١٤ دولة بين المجموعتين. ومع بقاء واستقرار دولة ما في إحدى المجموعتين الأولى أو الثانية، إلا أنها من الممكن أن

تحقق تقدماً بالنسبة لغيرها. ونستطيع إيجاد مؤشر عددي لهذا التقدم وذلك بأخذ مجموع التغيرات في ترتيب المجموعة فمثلاً نلاحظ من الملحق رقم (١) ترتيب كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترات الدراسة كالتالي:

	السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	
	الى اليابان	١٣	١٥	١٢	٣	٢	٣-	٩-	١٠-	٢	٥	٩	١	١٢	٧	٨	١١-	٢	٥	٩
	الى الولايات المتحدة	٧	١٢	١	٩	٥	٠	١١-	٨	٢	٥	٩	١	١٢	٧	٨	١١-	٢	٥	٩

ونلاحظ أن أداء الاقتصاد الياباني خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ كان أفضل بكثير من أداء الاقتصاد الأمريكي. فقد تقدمت اليابان خلال الفترة المذكورة بـ ١٠ نقاط حيث انتقلت من الدولة الثالثة عشرة إلى الدولة الثالثة قرباً من المهدف، بينما تخلفت الولايات المتحدة خلال نفس الفترة ب نقطتين حيث انتقلت من الدولة السابعة إلى الدولة التاسعة. وبالطبع، فإن ما تكسبه إحدى الدول من تقدم نسبي لا بد وأن تخسره دول أخرى. وقد رتبت الدول المدروسة حسب مؤشر التقدم النسبي، ولوحظ أن هناك ٤ دول تقدمت نسبياً بحصولها على مجموع سالب للمؤشر، وحققت سوازيلاند الرقم القياسي متقدمة بـ ٢٤ نقطة، كما بلغ تقدم الجزائر مثلاً ١٧ نقطة، وال سعودية ١٣ نقطة، واليابان ١٠ نقاط، والنرويج ١٠ نقاط، وكوريا ٨ نقاط، ومصر ٥ نقاط، وهونغ كونغ ١٠ نقاط، وتونس ٣ نقاط، وإيطاليا نقطتين، وسنغافورة نقطة واحدة... الخ. وهناك ٦ دول بقية في الترتيب نفسه، بينما تأخرت ٥٢ دولة في ترتيبها، من نقطة واحدة وإنجلترا، إلى، ١٥ نقطة كاستراليا. وهذا المؤشر كما يتضح أهمية كبيرة، حيث يوضح عدد النقاط التي تكسبها دولة ما في سباق التقدم بانتزاعها من الدول الأخرى، وبالتالي فهو مؤشر نسبي للتقدم لارتباط الدول المتباينة فيما بينها، وتركيبي لأنه يشمل تقويم الجهد التنموي لعدة مؤشرات ومتغيرات تلخص الأبعاد المتعددة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولأهمية هذا المؤشر فمن المفيد استعراض بعض النتائج بشكل سريع. فبعض الدول المتقدمة صناعياً حققت تقدماً ملحوظاً: اليابان ١٠ نقاط، النرويج ١٠ نقاط، الدانمرك ٧ نقاط، فرنسا واللوكمبورغ ٧ نقاط، النمسا وفنلندا ٥ نقاط، سويسرا ٤ نقاط، وإيطاليا

نقطتين، وبعض الدول المتقدمة صناعياً خسرت بعض النقاط، حيث خسرت ألمانيا وإنجلترا نقطة واحدة، والولايات المتحدة نقطتين، والسويد ٣ نقاط، وبلغيكا ٥ نقاط، وكندا ٧ نقاط، وهولندا ٨ نقاط، ومن الدول النامية التي ربحت بعض النقاط، الجزائر ١٧ نقطة، وموريتانيا ١٥ نقطة، السعودية ١٣ نقطة، وإندونيسيا ٩ نقاط، ومصر ٥ نقاط وكوريا ٨ نقاط، وهونغ كونغ ٤ نقاط، ومن الدول التي خسرت بعض النقاط، كوستاريكا ١٤ نقطة، وبنغلاديش ١٣ نقطة، وغانا ١٠ نقاط، وتايلاند ٦ نقاط، والكويت ٥ نقاط وهكذا، وقد عرضت النتائج كاملة في الملحق (١).

### ٣ - مؤشر التباين الترتيببي

يمكن قياس استقرار دولة بحسب تباين ترتيب هذه الدولة خلال السنوات الأربع، فإذا كان هذا التباين مساوياً للصفر، فإن ذلك يدل على محافظة الدولة على ترتيبها ثابتاً خلال فترة الدراسة بغض النظر عن كون الدولة غنية أم فقيرة. ولتوسيع هذا المؤشر نعطي الأمثلة التالية :

الدول	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	التباين الترتيببي
بورندي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	صفر (ثبات في الدول الفقيرة)
سوازرلاند	٦٨	٦٤	٤٦	٤٤	١١٢,٧٥ (تقدّم ضمن الدول الفقيرة)
الأرجنتين	٢٩	٣١	٣٠	٣١	٦٩,٠ (تختلف بين الدول الفقيرة)

وقد يعكس مؤشر التباين الترتيببي، تحسناً في وضع الترتيب التنموي (سوازرلاند) وتراجعاً في وضع الترتيب التنموي (الأرجنتين)، ذلك أن مفهوم التباين موجب دوماً كما هو معلوم. ولكن قيمة هذا المؤشر تفيد في معرفة مدى استقرار الترتيب، فكلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على حدوث تقلبات في ترتيب الدول (سواء عبرت هذه التقلبات عن تحقيق تقدم أم تخلف)، وكلما انخفضت قيمة المؤشر دل ذلك على استقرار الدولة النسبي في ترتيبها. ونلاحظ أن هذا المؤشر يتزايد من قيمة دنيا مقدارها صفر (بورندي) موضحة استقراراً وثباتاً في الترتيب مائة، والقيمة الكبرى ١١٢,٧٥ (سوازرلاند) موضحة تحسناً مقداره ٦٩ نقطة.

وي Finch الترتيب التنموي للدولة المدروسة في كل من مجموعتي الدول الغنية والفقيرة، نستطيع إعطاء فكرة واضحة عن الوضع التسابقي للدولة الغنية، والوضع التراجمي للدول الفقيرة. ففي عام ١٩٩٠ تصدرت الترجمة دول العالم في اقتراحها من الأهداف المثالية، حيث قفزت الترجمة في ترتيبها من الدولة (١١) عام ١٩٧٥ إلى الدولة الأولى عام ١٩٩٠ كما قفزت اليابان من الترتيب ١٣ عام ١٩٧٥ إلى الترتيب الثالث عام ١٩٩٠. أما الدول العشر المتقدمة لمجموعة الدول الغنية عام ١٩٩٠ فهي: الترجمة، الدانمرك، اليابان، أيسلندا، السويد، ألمانيا الغربية، فرنسا، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا. وهذا يعكس بوضوح أن التقدم بمفهومه الواسع يتوضع جغرافياً في الدول الإسكندنافية حيث إن ثلاثة من هذه الدول العشر إسكندنافية الموقع. أما الولايات المتحدة الأمريكية فلا تدرج إلا في الترتيب التاسع ويليها كندا، وهذا يعكس بخلاف المشكلات المتعددة التي يعاني منها المجتمع الأمريكي والتي انعكست على مؤشراته الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي على ترتيبه بين الدول المتقدمة. فالولايات المتحدة هي بالتأكيد الدولة الأقوى عسكرياً، ولكنها ليست الدولة الأكثر تقدماً، وذلك بالنظر إلى التقدم من جوانبه المتعددة الأبعاد.

أما الدول النامية التي صنفت في مجموعة الدول الغنية فهي: الكويت، والإمارات العربية، وفلسطين المحتلة، وهونغ كونغ، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية. وتبرر الدخول المرتفعة الناتجة من عوائد النفط، انتهاء الكويت والإمارات العربية لهذه المجموعة، حيث دفعت الدخول المرتفعة هذه الدول بترتيبها بقوة نحو الهدف (بيانات متطرفة). أما هونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية فهي من دول النمور الأربع التي تؤكد هذه الدراسة مدى التقدم الذي حققه خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٩٠.

أما الدول العربية فقد تباينت جهودها التنموية خلال فترة الدراسة، فضمن مجموعة الدول الغنية، هناك دولتان عربيتان (الكويت والإمارات العربية)، وتقع باقي الدول العربية في مجموعة الدول الفقيرة (الجزائر، مصر، موريتانيا، السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس). والدول العربية التي حققت تقدماً نسبياً بكسبها بعض النقاط الترتيبية هي: الجزائر ١٧ نقطة، موريتانيا ١٥ نقطة، السعودية ١٣ نقطة، المغرب ٨ نقاط، مصر ٥ نقاط، تونس ٣ نقاط، الإمارات العربية المتحدة نقطة واحدة. أما الدول العربية

الأخرى التي تراجعت ترتيباً محققة تخلفاً نسبياً في النقاط فهي (الصومال ١ نقطة، السودان ٣ نقاط، الكويت ٥ نقاط، سوريا ٩ نقاط). وهكذا فقد حققت الدول العربية المتقدمة نسبياً تقدماً بـ ٦٢ نقطة، والدول العربية المتأخرة نسبياً تراجعاً قدره ١٨ نقطة، وكمحصلة نهاية فقد كسبت الدول العربية مجتمعة ٤٤ نقطة.

وهكذا يسمح الترتيب التنموي ومؤشراته بتقويم الجهد التنموية التي تبذلها دولة من الدول، أو مجموعة من الدول، على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، للحاق بأهداف محددة. وكما هو واضح، فهذه الجهد لا تقييم من خلال معدلات النمو الاقتصادي أو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وحدها، وإنما أيضاً بدلالة الترتيب التنموي لدولة من الدول ومتابعة تطوره عبر الزمن. وبحذا لو أدرجت هذه الترتيبات التنموية دورياً، ضمن إطار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، لإعطاء مقياس كمي مقارن للجهود التنموية النسبية.

### خلاصة البحث

تلخص أهمية هذا البحث، في تطبيقه لمفهوم البعد الإقليدي لقياس فجوة التخلف والترتيب التنموي، لمجموعة من مائة دولة، قسمت إلى مجموعتين من الدول، اعتماداً على معيار فيشر الديناميكي، وشمل خمسة متغيرات، خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠.

وقد بينت نتائج قياس فجوات التخلف، ومعدلات تغيرها (لعام ١٩٩٠ بالنسبة لعام ١٩٧٥)، للمتغيرات الإفرادية، اتساع فجوي إجمالي الناتج القومي للفرد (بمعدل ٢٠٪)، ونسبة الطلاب المسجلين في المدارس الثانوية (بمعدل ٨٥٪)، في حين تقلصت فجوات العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل وفيات الأطفال، ونسبة الحضر، بالمعدلات التالية على التوالي: ١٦٪، ٢٠٪، ١٦,٨٪، ١٠٪، ٧٪. أما فجوة التخلف لحملة المتغيرات، فقد اتسعت بمعدل ٥١,٦٣٪ لدول العينة المائة، وبمعدل ٤٥,٣٪ بعد استبعاد سبع دول نقطية.

وبالإضافة إلى ذلك، حسبت الترتيب التنموية، مثلثة تراتيب اقتراب دول العينة من الأهداف المحددة، وقيمت الجهد التنموية التي بذلتها كل دولة على حدة، في مسيرة التنمية لتعكس التقدم أو التخلف النسبي ضمن مجموعة الدول المدروسة، وذلك من خلال

### حساب بعض المؤشرات الإحصائية البسيطة.

وبالطبع فإن تقدير فجوات التخلف والراتب التنمية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمنهجية البحث: مفهوم البعد، وأسلوب المعايرة، وطبيعة الأهداف المحددة، ومعيار التجزئة، وشمول العينة، والفترات الزمنية المدروسة، والمتغيرات المتقدمة. لذلك يجب تفسير نتائج البحث ضمن إطار منهجيته، حيث يؤدي أي تغير في عناصر هذه المنهجية، إلى تقديرات مختلفة في التراتب التنمية وقيم الفجوات ومعدلات تغيرها.

وأخيراً، يمكن الإسهام الأساسي لهذا البحث، في تطوير منهجية لقياس فجوة التخلف، حيث استخدم معيار فيشر الديناميكي في التجزئة، وحددت أهداف مختلفة بعضها أعظمي وبعضها أصغرى، لتقدير مؤشر تركيبى هو فجوة التخلف الكلية، يتماشى مع مفهوم التنمية المتعددة الأبعاد [٨؛ ص ص ١٥ - ٣٠]. وبالرغم من ذلك، فإن هذا البحث لا يصل إلى درجة الكمال. فعدم إمكانية إدخال متغيرات أخرى تعكس المزيد من جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية [٩؛ ص ص ٦ - ٩٠]، وإغفال العينة للدول الأكثر فقرًا في العالم بسبب ندرة البيانات الإحصائية، وافتقار سنوات الدراسة على فترات خمسية بدلاً من تغطيتها للكامل السنوات بسبب ال Abuse الإحصائي الناتج عن معالجة كم هائل من الإحصاءات، وعدم استخدام معاملات ترجيحية في حساب فجوة التخلف الكلية حيث أنسنت للمتغيرات أوزاناً متساوية رغم اختلاف أهميتها في عملية التنمية، نواقص ينبغي تداركها لتفادي الانتقادات. ومع ذلك، يبقى هذا البحث بداية متواضعة تحتاج إلى مزيد من الجهد والتطوير ليعطي مقاييساً دقيقاً وشاملاً لفجوة التخلف.

## ملحق رقم (١) مؤشرات الجهد التنموي

البلدان	الترتيب النسائي لمؤشرات الجهد التنموي		
	تبين ١	تبين ٢	تبين ٣
القياس الكمي لمحنة التخلف	ترتب المجموعة	ترتب المجموعه	ترتب المجموعه
ALGERIA الجزائر	80 1975	85 90	43 -17.00
ARGENTINA الأرجنتين	53 60	45 2	0.00 0.00
AUSTRALIA أستراليا	30 31	31 2	0.00 0.69
AUSTRIA النمسا	16 1	15 1	1.00 0.19
BANGLADESH بنجلاديش	15 77	16 88	0.00 0.00
BELGIUM بلجيكا	13 2	13 2	0.00 0.00
BENIN بنين	10 80	10 76	-1.00 2.25
BOLIVIA بوليفيا	56 2	57 2	0.00 0.00
BURKINA فاس	80 2	80 2	0.00 0.00
BURKINA فاس	80 2	80 2	0.00 0.00
CAMBODIA CAMBODIA	80 2	80 2	0.00 0.00
CAMEROON CAMEROUN	80 2	80 2	0.00 0.00
CHAD تchad	80 2	80 2	0.00 0.00
CHINA الصين	80 2	80 2	0.00 0.00
COLOMBIA COLOMBIA	80 2	80 2	0.00 0.00
EGYPT مصر	80 2	80 2	0.00 0.00
EL SALVADOR SALVADOR	80 2	80 2	0.00 0.00
ETHIOPIA ETHIOPIA	80 2	80 2	0.00 0.00
GHANA GHANA	80 2	80 2	0.00 0.00
GREECE اليونان	80 2	80 2	0.00 0.00
HUNGARY Hong Kong	80 2	80 2	0.00 0.00
INDIA الهند	80 2	80 2	0.00 0.00
IRAN ايران	80 2	80 2	0.00 0.00
IRAK IRAQ	80 2	80 2	0.00 0.00
ISRAEL إسرائيل	80 2	80 2	0.00 0.00
JAPAN اليابان	80 2	80 2	0.00 0.00
KOREA كوريا	80 2	80 2	0.00 0.00
KUWAIT الكويت	80 2	80 2	0.00 0.00
LATVIA لاتفيا	80 2	80 2	0.00 0.00
LEBANON لبنان	80 2	80 2	0.00 0.00
LIBYA ليبيا	80 2	80 2	0.00 0.00
MALTA مالطا	80 2	80 2	0.00 0.00
MAROC المغرب	80 2	80 2	0.00 0.00
MEXICO المكسيك	80 2	80 2	0.00 0.00
MOROCCO المغرب	80 2	80 2	0.00 0.00
MONTENEGRO مونتينيغرو	80 2	80 2	0.00 0.00
MOSCOW موسكو	80 2	80 2	0.00 0.00
MUHAMMAD MUHAMMAD	80 2	80 2	0.00 0.00
NICARAGUA نيكاراغوا	80 2	80 2	0.00 0.00
POLAND بولندا	80 2	80 2	0.00 0.00
ROMANIA رومانيا	80 2	80 2	0.00 0.00
RUMANIA رومانيا	80 2	80 2	0.00 0.00
SINGAPORE سنغافورة	80 2	80 2	0.00 0.00
SOUTH AFRICA جنوب افريقيا	80 2	80 2	0.00 0.00
SOUTH KOREA جنوب كوريا	80 2	80 2	0.00 0.00
SRI LANKA سريلانكا	80 2	80 2	0.00 0.00
TURKEY تركيا	80 2	80 2	0.00 0.00
UZBEKISTAN أوزبكستان	80 2	80 2	0.00 0.00
VENEZUELA فنزويلا	80 2	80 2	0.00 0.00
YEMEN اليمن	80 2	80 2	0.00 0.00

\* الصنف الثاني من الأرقام: ترتيب التنموي.

\*\* الصنف الأول من الأرقام: ترتيب المجموعة.

**الترتيب التصاعدي لمؤشرات الجهد التنموي**

**الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم**

تبين P	متوسط P	تبين T	تبين P	تبين T									
تبين P	تبين T	تبين T	تبين T	تبين T	تبين T	تبين T	تبين T	تبين T	تبين T				
BOTSWANA بوريسوا	79	77	70	65	-14.00	31.19	INDO-9	SOMA	0.25	FRNC	1.00	BRZIL	0.00
BRAZIL البرازيل	2	2	2	2	0.00	0.00	KORE-8	BURK	0.50	GERM	1.00	BURK	0.00
BURKINA FAS بوركينا فاسو	49	46	50	47	-2.00	2.50	GAMB	0.50	GREC	1.00	BURU	0.00	
BURUNDI بورundi	2	2	2	2	0.00	0.00	TRIN-8	INDA	0.50	HOLA	1.00	CAFR	0.00
CENTRALAFR أفريقيا الوسطى	100	100	100	100	0.00	0.00	DNMK-7	NIGR	0.50	HONG	1.00	CAMR	0.00
CAMEROON كامرون	70	73	69	69	-1.00	2.69	SING	0.50	ICEL	1.00	CAND	0.00	
CANADA كندا	3	14	4	10	7.00	20.19	LUXE-7	ARGE	0.69	IREL	1.00	CHAD	0.00
CHAD تشاد	1	1	1	1	0.00	0.00	AUTR-5	CHAD	0.69	PALS	1.00	CHIN	0.00
CHILE تشيلي	33	33	32	-1.00	0.19	EGYP-5	ENGL	0.69	ITLY	1.00	COTE	0.00	
CHINA الصين الاروبية	55	60	57	2.00	4.50	FILA-5	SPAN	0.69	JAPA	1.00	DNMK	0.00	
	2	2	2	0.00	0.00								

مدون الخطيب الكسواني وهشام الشواوي

النرتب التعليمي	٢	تغدر	١	تغلى
-----------------	---	------	---	------

## القياس الكمي لفجوة التخلف

**الترتيب التصاعدي المؤشرات الجهد التنموي**

**الترتيب التنموي T**

البلد	تبين P	تبين T	تبين R	تبين T	تبين P	تبين T	تبين R	تبين P	تبين T	تبين P	تبين T	تبين R	تبين P	تبين T	تبين P	تبين T	تبين P	تبين T	تبين P
FINLAND	17	17	17	12	-5.80	4.69	ITALY-2	SUDA	2.19	ARGE	1.25	GHAN	0.00						
فنلندا	1	1	1	1	0.00	0.00													
FRANCE	14	13	14	7	-7.00	8.50	KENY-2	TURK	2.19	CHIL	1.25	GREC	0.00						
فرنسا	1	1	1	1	0.00	0.00													
GAMBIA	88	90	89	89	1.00	0.50	MEXI-2	URGY	2.19	HUNG	1.25	GBRA	0.00						
غامبيا	2	2	2	2	0.00	0.00													
GERMANY	5	7	11	6	1.00	5.19	BENI-1	YUGO	2.19	MEXI	1.25	HAIT	0.00						
ألمانيا	1	1	1	1	0.00	0.00													
GHANA	58	59	64	68	10.00	16.19	BURK-1	BLISI	2.25	PERU	1.25	IOOLA	0.00						
غانا	2	2	2	2	0.00	0.00													
GREECE	25	24	28	27	2.00	2.50	CAMR-1	DOMI	2.25	JIRIN	1.25	HOND	0.00						
اليونان	1	1	1	1	0.00	0.00													
GUATEMALA	63	65	68	75	12.00	20.69	CHIL-1	UGAN	2.25	URGY	1.25	HONG	0.00						
غواتيمالا	2	2	2	2	0.00	0.00													
HAITI	83	82	83	83	0.00	0.25	EMIR-1	BOLI	2.50	VENEZ	1.25	ICEL	0.00						
هaitي	2	2	2	2	0.00	0.00													
HOLAND	6	9	13	14	8.00	10.25	ETHI-1	BRAZL	2.50	YUGO	1.25	INDA	0.00						
هولندا	62	62	62	64	2.00	0.75	NIGR-1	GRIC	2.50	JAMA	1.50	INDO	0.00						
HONDURAS	2	2	2	0.00	0.00														
هوندوراس																			

مدون المطبع الكسواني وهشام الشواني

**الترتيب النساعدي لمؤشرات الجهد التنموي**

الرتبة	بيان P	بيان T	بيان R	بيان T	بيان P	بيان T	بيان R	بيان P	بيان T	بيان R			
HONGKONG	28	25	21	24	-4.00	6.25	PERU-1	PALS	2.50	PANM	1.50	IRAN	0.00
هرمز كروز	1	1	1	1	0.00	0.00							
HUNGARY	30	34	35	34	4.00	3.69	RWAN-1	MALI	2.50	SAUD	1.50	IREL	0.00
венгрия	1	1	1	2	1.00	0.19							
ICELAND	4	5	8	4	0.00	2.69	SERA-1	CAMR	2.69	COLQ	1.75	PALS	0.00
إسلندا	1	1	1	1	0.00	0.00							
INDIA	66	68	67	67	1.00	0.50	SING-1	ICEL	2.69	COST	1.75	ITLY	0.00
ايندیا	2	2	2	2	0.00	0.00							
INDONESIA	72	69	66	63	-9.00	11.25	BRU-0	PARA	2.69	ALGE	2.00	JAPA	0.00
إندونيسيا	2	2	2	2	0.00	0.00							
IRAN	42	50	43	45	3.00	9.50	COLO-0	PHIL	3.19	BANG	2.00	KENY	0.00
إيران	2	2	2	2	0.00	0.00							
IRELAND	24	26	27	26	2.00	1.19	HAIT-0	SALV	3.19	BENI	2.00	KORE	0.00
إيرلندا	1	1	1	1	0.00	0.00							
PALASITNE	19	22	20	23	4.00	2.50	ICEL-0	PANM	3.50	BOLI	2.00	KUJWA	0.00
فلسطين المحتلة	1	1	1	1	0.00	0.00							
ITALY	22	23	24	20	-2.00	2.19	MADG-0	HUNG	3.69	BOST	2.00	LUXE	0.00
إيطاليا	1	1	1	1	0.00	0.00							
JAMAICA	34	39	42	42	8.00	10.69	MALY-0	AUTR	4.19	BRZL	2.00	MADG	0.00
جامبيا	1	1	2	2	1.00	0.25							

القياس الكمي لفجوة التخلف

الرتبة النصاعدي المؤشرات الجهد النسوي		الرتبة النسوي <sup>١)</sup>		نبران١		نبران٢		متوسط٣)		نبران٤		نبران٥		
		ترتيب المجموعة <sup>٤)</sup>		نبران١		نبران٢		متوسط٣)		نبران٤		نبران٥		
JAPAN	الإليان	13	15	12	3	-10.00	21.19	ENGL-1	PKST	4.19	BURK	2.00	MALA	0.00
KENYA	كينيا	1	1	1	1	0.00	0.00							
KOREA REF.	كوريا الجنوبيّة	84	80	83	82	-2.00	2.19	GAMB-1	CHIN	4.50	BURU	2.00	MALI	0.00
KUWAIT	الكويت	2	2	2	2	.0.00	0.00							
LUXEMBOURG	لوكمبورغ	36	32	29	28	-8.00	9.69	GERM-1	ECUD	4.50	CAFR	2.00	MALY	0.00
MADAGASCAR	مدغشقر	10	1	2	15	5.00	33.50	INDA-1	FILA	4.69	CAMR	2.00	MAUR	0.00
MALAWI	مالاوي	1	1	1	1	0.00	0.00							
MALI	مالي	18	11	10	11	-7.00	10.25	SOMA-1	VENZ	4.69	CHAD	2.00	MORC	0.00
MALAYSIA	ماليزيا	96	97	97	99	3.00	1.19	YUGO-1	GERM	5.19	COTE	2.00	NICG	0.00
MAURITANIA	موريطانيا	2	2	2	0.00	0.00	0.00							

مدون الخطيب الكسواني وهشام الشناوي

ناتج ملخص رقم (١) .

الدول	الترتيب التصاعدي لمؤشرات المهد التعليمي			
	بيان P	بيان T	بيان R	بيان T
MEXICO	40	40	37	38
المكسيك	1	1	1	2
MOROCCO	67	61	61	59
المغرب	2	2	2	2
NEPAL	91	89	88	-3.00
نيبال	2	2	2	0.00
NICARAGUA	54	48	56	56
نيكاراغوا	2	2	2	0.00
NIGERIA	82	75	71	77
نيجيريا	2	2	2	0.00
NIGER	97	95	96	-1.00
النيجر	2	2	2	0.00
NORWAY	11	10	3	1
النرويج	1	1	1	0.00
NEWZEALAND	15	19	19	21
نيوزيلندا	1	1	1	0.00
PANAMA	35	38	39	40
بنما	1	1	2	2
PARAGUAY	59	58	58	62
باراغواي	2	2	2	0.00

القياس الكمي لفجوة التخلف

## الترتيب التصاعدي لمؤشرات الجهد الشمسي

الدول	تبين ١	تبين ٢	تبين ٣	تبين ٤	تبين ٥	تبين ٦	تبين ٧	تبين ٨	تبين ٩
	الترتيب التنموي ١	الترتيب المجموعه ٢	الترتيب المجموعه ٣	الترتيب المجموعه ٤	الترتيب المجموعه ٥	الترتيب المجموعه ٦	الترتيب المجموعه ٧	الترتيب المجموعه ٨	الترتيب المجموعه ٩
PERU	38	37	38	37	-1.00	0.25	PKST-3	KORE	9.69
بُرْج	1	1	1	2	1.00	0.19		MADG	2.00
PHILIPPINES	45	45	49	48	3.00	3.19	SUDA-3	ZAMB	9.69
الفلبين	2	2	2	2	0.00	0.00		MALA	2.00
PAKISTAN	73	78	78	76	3.00	4.19	SWED-3	HOLA	10.25
باكستان	2	2	2	2	0.00	0.00		MALI	2.00
PORTUGAL	43	55	52	52	9.00	20.25	UGAN-3	LUXE	10.25
البرتغال	2	2	2	2	0.00	0.00		MALY	2.00
RWANDA	99	99	98	98	-1.00	0.25	URGY-3	THLN	10.50
رواندا	2	2	2	2	0.00	0.00		MAUR	2.00
ELSALVADOR	61	63	63	66	5.00	3.19	ZAIR-3	JAMA	10.69
السلفادور	2	2	2	2	0.00	0.00		MORC	2.00
SAUDIARABI	48	35	32	35	-13.00	38.25	BOLI-4	NICG	10.75
السعودية	2	1	1	2	0.00	0.25		NEPA	2.00
SENEGAL	74	79	81	78	4.00	6.50	HUNG-4	INDO	11.25
السنغال	2	2	2	2	0.00	0.00		NICG	2.00
SIERRALEON	87	87	86	86	-1.00	0.25	PALS-4	BELG	11.69
سيراليون	2	2	2	2	0.00	0.00		NIGA	2.00
SINGAPORE	26	27	26	25	-1.00	0.50	MALI-4	MADG	13.69
سنغافورة	1	1	1	0.00	0.00			NIGR	2.00

مدون الخطيب الكسواني وهشام الشناوي

الترتيب التصاعدي لمؤشرات الجهد التنموي		الترتيب التنموي		الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي	
تبين T	تغير P	تبين T	تغير P	تبين T	غير P	تبين T	غير P
الصومال	86	86	87	87	1.00	0.25	SENE-4
SPAIN	2	2	2	2	0.00	0.00	NIGA
إسبانيا	21	20	22	22	1.00	0.69	BELG-5
SRILANKA	1	1	1	1	0.00	0.00	GHAN
سريلانكا	52	56	57	58	6.00	5.19	CAFR-5
SUDAN	2	2	2	2	0.00	0.00	USA
السودان	81	83	85	84	3.00	2.19	KUWA-5
SWAZIRLAND	2	2	2	2	0.00	0.00	NORW
سوازيلاند	68	64	46	44	-24.00	112.75	PANM-5
SWEDEN	2	2	2	2	0.00	0.00	TRIN
السويد	2	3	9	5	3.00	7.19	19.69
SWITZERLAND	12	6	6	8	-4.00	6.00	RWAN
سويسرا	1	1	1	1	0.00	0.00	CAND
SYRIAN AR. R	44	41	40	53	9.00	26.25	SAIV
سوريا	2	2	2	2	0.00	0.00	TOGO-5
TANZANIA	95	93	92	92	-3.00	1.50	PORT
تanzania	2	2	2	2	0.00	0.00	SENE
THAILAND	65	70	74	71	6.00	10.50	ZAMB
تايلاند	2	2	2	2	0.00	0.00	SRIL-6

القياس الكمي لفجوة التخلف

**الترتيب التصاعدي لمؤشرات الجهد التنموي**

	الترتيب التنموي									
	تبليغ T	تبليغ P	تبليغ R	تبليغ T	تبليغ P	تبليغ R	تبليغ T	تبليغ P	تبليغ R	تبليغ T
مدون الخطيب الكسواني وهشام الشناوي										
TOGO	76	72	84	81	5.00	21.19	THLN-6	SYRI	26.25	SUDA
تونغو	2	2	2	2	0.00	0.00			2.00	COLO
TRINIDAD	37	28	25	29	-8.00	19.69	ZAMB-6	BANG	29.19	SWAZ
ترنيداد	1	1	1	2	1.00	0.19			2.00	COST
TUNISIA	57	54	55	54	-3.00	1.50	CAND-7	MAUR	30.19	SYRI
تونس	2	2	2	2	0.00	0.00			2.00	HUNG
TURKEY	53	52	54	50	-3.00	2.19	HOLA-8	BOST	31.19	TANZ
تركيا	2	2	2	2	0.00	0.00			2.00	MEXI
UGANDA	92	96	95	95	3.00	2.25	JAMA-8	KUWA	33.50	THLN
أوغندا	2	2	2	2	0.00	0.00			2.00	PERU
URUGUAY	27	29	31	30	3.00	2.19	PORT-9	COST	37.00	TOGO
الأورغواي	1	1	1	2	1.00	0.19			2.00	TRIN
USA	7	12	1	9	2.00	16.19	SYRI-9	SAUD	38.25	TUNS
الولايات المتحدة	1	1	1	1	0.00	0.00			2.00	URGY
VENEZUELA	31	36	36	5.00	4.69	GHAN-10	AUST	40.50	TURK	2.00
فنزويلا	1	1	1	2	1.00	0.19			2.00	VENZ
YUGOSLAVIA	32	30	34	33	1.00	2.19	GUAT-12	ALGE	45.69	UGAN
يوغوسلافيا	1	1	1	2	1.00	0.19			2.00	YUGO
ZAIRE	69	67	75	72	3.00	9.19	BANG-13	EMIR	56.50	ZAIR
زاير	2	2	2	2	0.00	0.00			2.00	JAMA

**الترتيب النسائي المؤشرات الجهد النسوي**

الدول	بيان P	بيان T	بيان R	بيان T	بيان P	بيان T	بيان P
ZAMBIA زامبيا	64	71	72	70	6.00	9.69	COST-14
ZIMBABWE زمبابوي	2	2	2	2	0.00	0.00	ZMBW 93.69
	78	85	65	61	-17.00	93.69	AUST-151 SWAZ 112.75
	2	2	2	2	0.00	0.00	ZMBW 2.00 SAUD 0.25

\* الصنف الأول من الأرقام : الترتيب النسوي.

\*\* الصنف الثاني من الأرقام : ترتيب المجموعة.

## المراجع

- Dorfman, R. "Economic Development from the Beginning to Rostow." *J. Eco. lit.*, June 1991, pp. [١] 573-590.
- Todaro, M.P. "Economic Development in the Third World." 4th ed. Longman, 1989. [٢]
- Gostkowki, Z. "L'évolution des écarts de développement entre pays riches et pauvres durant la décennie 1955-1965, étude méthodologique pilote." *Revue Internationale des Sciences Sociales*. Paris, volume 1, 1975.
- Fisher, W.D. "On Grouping for Maximum Homogeneity." *J. Am. Stat.*, 1958, 789-798. [٤]
- Rao, M.R. "Cluster Analysis and Mathematical Programming." *J. Am. Stat. Ass.*, 1971, 622-626. [٥]
- Spath, H. "Cluster Analysis Algorithms." John Wiley and Sons, 1980. [٦]
- World Bank, "World Tables." World Bank Book, World Bank, 1992. [٧]
- [٨] النجفي، سالم توفيق والقرشي، محمد صالح تركي . مقدمة في اقتصاد التنمية . الموصى: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٨٨ .
- [٩] لطفي، علي . دراسات في التنمية الاقتصادية . القاهرة: مكتبة عين شمس ، ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

## Gap Development Measurement: Development Distance and Ordering

**Mamdouh Al Khatib Alkswani and Hisham M. Al Nachawati**

*Associate Professor, Economic Department, College of Administrative Sciences and  
Assistant Professor, Department of Statistics & Op. Research, College of Science*

*King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia*

*(Received on 21-11-1413, accepted for publication on 7-11-1414 A.H.)*

**Abstract.** The main objective of this study is to evaluate the development in the world. The world is divided into two groups of countries: rich countries and poor countries. This research tries to measure the gap development between these two groups over the time. The measurement is based on a sample of 100 countries during the periods 1975, 1980, 1985, 1990. Five variables are selected from the World Development Report published by the World Bank: GNP per capita, life expectancy at birth, infant mortality rate, enrollment ratio in secondary school and urban population ratio from total population. We used the concept of Euclidean distance for measuring the distance of each country from an ideal objective. The Algorism Fisher is used for the partition of the sample countries in two groups. The development distance is measured between these two groups over the time. We applied this methodology on each variable, and on all the five variables together. The development efforts of each country are evaluated through the ordering distance. Some statistical indicators are formulated and used for this aim.

The results of this research revealed the increase of development gaps for two variables in 1990 taken 1975 as reference. The growth rates of these gaps are 208% for the GNP per capita, and 6.85% for enrollment rate in secondary school. By contrast, the development gaps are decreased for the three others variables. The decrease rate is 2.16% for life expectancy at birth, 16.8% for infant mortality rate, and 7.1% for ratio of urban population. The total gap for all the five variables has increased at 51.63% for all countries and 45.3% for non oil countries.

